مارس ٢٠١٠ **© حقوق الطبع والنشر: صندوق النقد الدولي– ٢٠١٠**

التقرير القُطْري رقم 10/86 الصادر عن صندوق النقد الدولي

الجمهورية العربية السورية: مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩ ــ تقرير خبراء الصندوق؛ ومرفق المعلومات؛ ونشرة المعلومات المعممة.

طبقا للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع بلدانه الأعضاء عادة ما تتم على أساس سنوي. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة مع الجمهورية العربية السورية لعام ٢٠٠٩، صدرت الوثائق التالية التي تضمها هذه المجموعة الوثائقية:

- تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩ الذي أعده فريق خبراء الصندوق عقب مناقشاتهم المنتهية في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٩ مع المسؤولين في الجمهورية العربية السورية بشأن التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمِل تقرير الخبراء في ١٢ فبراير ٢٠١٠، استنادا إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء المناقشات. وتعبر الآراء الواردة في التقرير عن رؤية فريق الخبراء ولا تمثل بالضرورة آراء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي.
- مرفق معلومات أتم إعداده بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٠ ويتضمن تحديثا للمعلومات حول آخر التطورات.
- نشرة معلومات معممة تلخص آراء المديرين التنفيذيين.

ويجوز حذف المعلومات المؤثرة على السوق طبقا للسياسة المتبعة في نشر تقارير الخبراء ووثائق الصندوق الأخرى.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:
International Monetary Fund ● Publication Services
700 19th Street, N.W. ● Washington, D.C. 20431
هاتف: (202) 623-7430 ● فاكس: (202) 623-7201
بريد إلكتروني: publications@imf.org ● إنترنت: http://www.imf.org

السعر: ١٨ دولارا أمريكيا للنسخة

صندوق النقد الدولي
العاصمة واشنطن

صندوق النقد الدولي

الجمهورية العربية السورية

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩

Staff Report for the 2009 Article IV Consultations

أعده الخبراء الممثلون للصندوق في المشاورات مع الجمهورية العربية السورية لعام ٢٠٠٩

بموافقة ألن مكارثر وديفيد مارستون

١٢ فبراير ٢٠١٠

- عُقدت المناقشات المقررة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩ في دمشق خلال الفترة ٧-٢٢ ديسمبر ٢٠٠٩, وضم فريق البعثة الموفدة من الصندوق السيد خالد صقر (رئيسا) والسيدتَين ميترا فرح بخش وإليف أربتل، والسيدَين جمعة دريدي وإبراهيم عبد العزيز الغليقة (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وقد شارك في المناقشات المعنية بالسياسات الدكتور عبد الشكور شعلان (من مكاتب المديرين التنفيذيين).

- واجتمع أعضاء البعثة مع معالي الدكتور عبدالله الدردري نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ومعالي الدكتور محمد الحسين وزير المالية، ومعالي الدكتور عامر لطفي وزير الاقتصاد والتجارة السوري السابق، ومعالي الدكتور تيسير سليمان الرداوي رئيس هيئة تخطيط الدولة السابق، ومعالي الدكتور أديب ميالة حاكم مصرف سورية المركزي، وممثلي المؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية.

- وكانت مشاورات المادة الرابعة السابقة قد اختُتِمت في ٩ يناير ٢٠٠٨، ويمكن الاطلاع على تقرير الخبراء ونشرة المعلومات المعمَّمة التي تلخص مناقشة المجلس التنفيذي ذات الصلة في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/scr/2009/cr0955a.pdf

المحتويات

الصفحة

ملخص واف ٣

أولا–خلفية وآخر التطورات الاقتصادية..... ٥
ثانيا– المناقشات المعنية بالسياسات ٨
ألف– الآفاق والمخاطر ٨
باء– سياسة المالية العامة ٩
جيم– إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي ١٢
دال– الإصلاحات الهيكلية وقضايا أخرى ١٧

ثالثا– تقييم الخبراء ١٧

إطارات النص
١– تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين ١١
٢– إصلاح الدعم ١٣
٣– تطورات القطاع المالي ١٥
٤– تقييم سعر الصرف ١٦

الأشكال البيانية
١– آثار الأزمة المالية على النمو ٥
٢– معدلات النمو القطاعي، ٢٠٠٥–٢٠٠٩ ..... ٦
٣– مؤشر أسعار المستهلكين، يناير ٢٠٠٥–نوفمبر ٢٠٠٩ ..... ٦
٤– التجارة الخارجية، ٢٠٠٨ ..... ٧
٥– عجز الموازنة، ٢٠٠٥–٢٠١٠ ..... ٧
٦– آفاق الأجل المتوسط، ٢٠٠٥–٢٠١٤ ..... ٩

الجداول
١– مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٥–٢٠١٠ ..... ٢١
٢– ملخص عمليات المالية العامة، ٢٠٠٥–٢٠١٠ ..... ٢٢
٣– المسح النقدي، ٢٠٠٥–٢٠١٠ ..... ٢٣
٤– ميزان المدفوعات، ٢٠٠٥–٢٠١٤ ..... ٢٤
٥– الإطار الاقتصادي الكلي في الأجل المتوسط، ٢٠٠٥–٢٠١٤ ..... ٢٥
٦– مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، ٢٠٠٦–٢٠٠٨ ..... ٢٦
٧أ– إطار استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام، ٢٠٠٤–٢٠١٤ ..... ٢٧
٧ب– إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي، ٢٠٠٤–٢٠١٤ ..... ٢٩

ملخص واف

خلفية

• لا يزال تأثير الأزمة المالية العالمية على سورية محدودا نسبيا ويتبدى في معظمه في ارتباطاتها مع شركائها التجاريين في المنطقة وأوروبا. وتشير التقديرات إلى تراجع النمو غير النفطي بمقدار ١,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٤,٥%. واتسع العجز إلى حد ما في حساب المالية العامة وفي الحساب الجاري حسب التقديرات، غير أنه لا يزال في مستوى يمكن الاستمرار في تحمله، واستمر صافي الموجودات الأجنبية الرسمية في مستوى مريح.

آراء الحكومة

• إن التدابير التي تم اتخاذها استجابة للأزمة العالمية ولدعم إقراض المشاريع الاستثمارية مؤقتة ومن المقرر إلغاؤها تدريجيا.

• من المقرر الاستمرار في ترشيد عمليات شبه المالية العامة التي تقوم بها المؤسسات والمصارف المملوكة للدولة.

• من المقرر المضي قدما في خطط تحديث إطار السياسة النقدية، بسبل من بينها استحداث أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية مثل أذون الخزانة.

• ومن المقرر الاستمرار في تشجيع القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد وتعجيل وتيرة النمو واستحداث فرص عمل عن طريق تنفيذ إصلاحات القطاع المالي وغيرها من الإصلاحات الهيكلية.

توصيات الخبراء

- استئناف تعزيز أوضاع المالية العامة تدريجيا، بسبل من بينها إعادة النظر في الزيادة الكبيرة في الاستثمارات العامة المقررة في موازنة عام ٢٠١٠ والحفاظ على ضبط الإنفاق العام واستثمار التقدم الذي جرى إحرازه في إصلاح الدعم.

- استكمال ما تبقى من أعمال تحضيرية لاستحداث ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١١ وتحسين الإدارة المالية العامة.

- مواصلة العمل على تنفيذ التوصيات التي انتهى إليها برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠٠٨، وإصلاح المصارف العامة. وتبديل الزيادة في السقف التنظيمي على الانكشاف الائتماني، وإلغاء فروق الاحتياطي الإلزامي تدريجيا.

- السماح بتقلب سعر الصرف في حدود النطاق المطبق بحكم القانون حول حقوق السحب الخاصة وزيادة مرونة سعر الصرف تدريجيا على المدى المتوسط.

- وتعجيل وتيرة الإصلاحات الهيكلية، بسبل من بينها تحديث القواعد التنظيمية ومواصلة ترشيد نظام الدعم الواسع ومواصلة تحرير التجارة.

أولا- خلفية وآخر التطورات الاقتصادية

١- **لا تزال الحكومة السورية تنفذ إصلاحات متدرجة وإن كانت واسعة النطاق**، تدفعها إليها التحديات التي فرضها تراجع إنتاج النفط واستراتيجية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعية التي تنتهجها منذ أوائل العقد الحالي. فتم فعليا توحيد سعر الصرف ويبدو أن القيود التي كانت مفروضة على الحصول على القطع الأجنبي لإجراء معاملات جارية قد رُفعت في معظمها. وتقود الآن مصارف القطاع الخاص نمو القطاع المالي، وأعيد مؤخرا فتح بورصة دمشق للعمل بعد أن ظلت مغلقة لمدة ٤٠ عاما. وتم تبسيط الضرائب وتحرير نظام التجارة بصورة كبيرة. وعلى الرغم من إجراء تعديل وزاري محدود في يناير، لا يُتوقع حدوث تغير في السياسة الاقتصادية.

٢- **ولا يزال تأثير الأزمة المالية العالمية على سورية محدودا نسبيا ويتبدى في معظمه في ارتباطاتها مع شركائها التجاريين في منطقة مجلس التعاون الخليجي وأوروبا**. وتشير التقديرات إلى أن وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي قد تباطأت في عام ٢٠٠٩ بمقدار نقطة مئوية واحدة لتصل إلى ٤%. وانخفض النمو في قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والخدمات، إلا أن هذا الانخفاض قد وازنه جزئيا الانتعاش الطفيف الذي شهده قطاع الزراعة والزيادة المحدودة في إنتاج النفط. وارتفع معدل البطالة ليصل حسب التقديرات إلى نحو ١١%. وتراجع مستوى التضخم بصورة حادة ليصل إلى نحو ٢,٥%، فيما يُعزى إلى الاتجاهات العامة السائدة في الأسعار العالمية.

الشكل البياني ١ – سورية: آثار الأزمة المالية على النمو
(% التغير في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي)

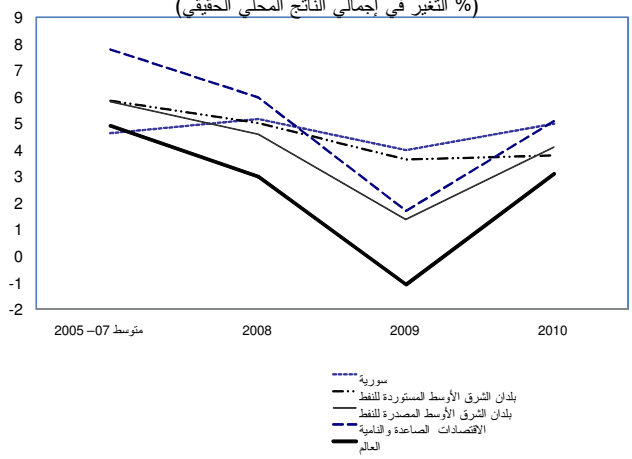

الشكل البياني ٢ – سورية: معدلات النمو القطاعي، ٢٠٠٥–٢٠٠٩

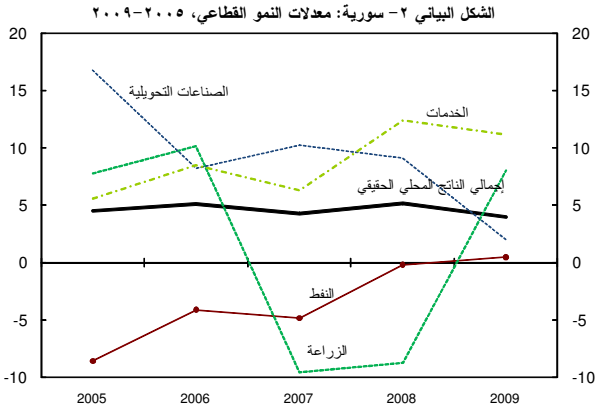

المصادر: السلطات السورية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣ – سورية: مؤشر أسعار المستهلكين، يناير ٢٠٠٥–نوفمبر ٢٠٠٩

(٢٠٠٠=١٠٠ متوسط الفترة)

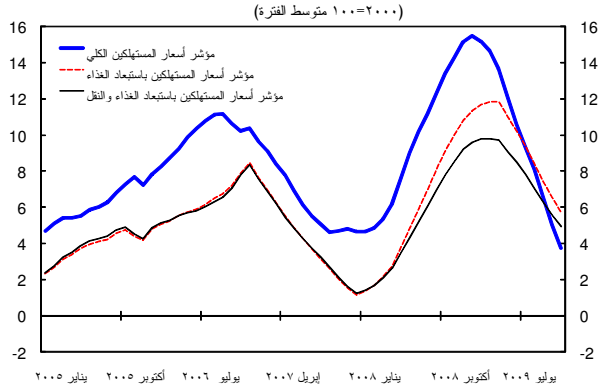

المصادر: السلطات السورية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤ – سورية: التجارة الخارجية، ٢٠٠٨

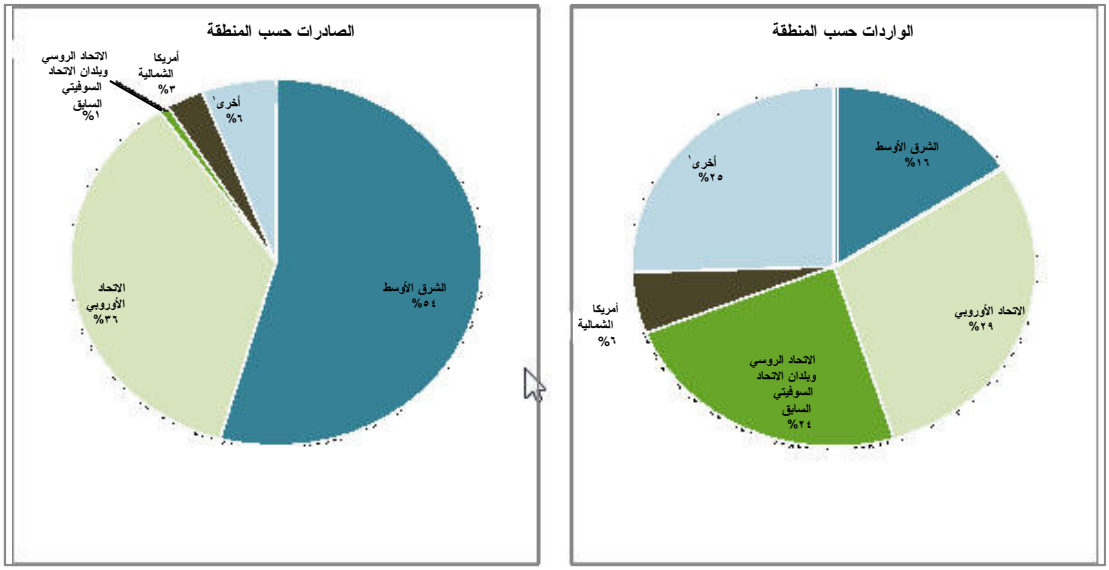

[1] تشمل الصين والهند وتركيا وغيرها من الشركاء التجاريين.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة السورية.

٣- **واستهدفت سياسة المالية العامة في عام ٢٠٠٩ تخفيف تأثير الأزمة العالمية.** وتشير التقديرات إلى أن إنفاق الموازنة زاد بنحو ٥% من إجمالي الناتج المحلي، فيما يدل على زيادة الاستثمارات العامة، وكذلك ارتفاع فاتورة الأجور الذي يعزى جزئيا إلى تعويض ارتفاع أسعار الوقود. وزاد الإيراد غير النفطي، فيما يرجع جزئيا إلى قوة تحصيل الضرائب، نتيجة لتحسن الإدارة ووجود حوافز لتسوية المتأخرات. وتشير التقديرات إلى أن عجز المالية العامة المسجَّل في عام ٢٠٠٩ اتسع بنحو ٢,٥ نقطة مئوية ليصل إلى ٥,٥% من إجمالي الناتج المحلي.

الشكل البياني ٥- سورية: عجز الموازنة، ٢٠٠٥-٢٠١٠

(% من إجمالي الناتج المحلي)

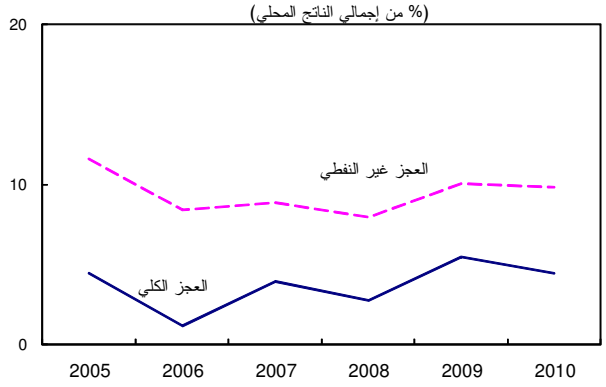

المصادر: السلطات السورية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٤- **واتسع عجز الحساب الجاري الخارجي ليصل إلى نحو ٤,٥%، مع تراجع الصادرات بوتيرة تجاوزت وتيرة تراجع الواردات.** غير أن عائدات السياحة كانت قوية، وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج بصورة طفيفة فحسب. وظل إجمالي الاحتياطيات في مستوى مريح في حدود ١٧ مليار دولار أمريكي.

٥- **ومع ربط الليرة السورية بسلة عملات (في حدود نطاق)، نمت النقود بمعناها الواسع حسب التقديرات بنحو ١٠% في عام ٢٠٠٩.** وتراجعت وتيرة الائتمان المقدم إلى المؤسسات العامة بصورة حادة نتيجة لانخفاض الدعم على الطاقة، والذي كان يموَّل بالاقتراض. إلا أن نمو الائتمان المقدَّم إلى القطاع الخاص ظل في حدود ٢٥%، يدفعه توسع المصارف الخاصة.

٦- **ولتيسير الموقف النقدي ودعم إقراض المشاريع الاستثمارية قام مصرف سورية المركزي باتخاذ عدد من التدابير** تضمنت ما يلي: (١) خفض الاحتياطي الإلزامي بنسبة تصل إلى ٥% للمصارف التي تتوسع في إقراض المشاريع الاستثمارية؛ (٢) إلزام مصارف مختارة بإلغاء الجزاءات على الديون المتأخرة ومد آجال الاستحقاق؛ (٣) خفض أسعار الفائدة المرجعية على الودائع من ٧-٩% إلى ٦-٨%؛ (٤) زيادة حد الانكشاف الائتماني للمشاريع الإنمائية من ٢٥% إلى ٣٥% للمشروع الواحد. وقام المصرف المركزي بوضع شروط إضافية على الائتمان المرتبط بهذا التدبير الأخير من أجل توفير ضمانات وقائية لجودته. وأنشأت السلطات أيضا تسهيل المقرض الأخير، ورفعت الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي للمصارف من ٣٠ مليون دولار أمريكي إلى

٢٠٠ مليون دولار أمريكي للمصارف التقليدية، ومن ١٠٠ مليون دولار أمريكي إلى ٣٠٠ مليون دولار أمريكي للمصارف الإسلامية (مع إعطاء فترة سماح ٣ سنوات). وتم بالتوازي مع ذلك رفع الحد الأقصى للملكية الأجنبية للمصارف من ٤٩% إلى ٦٠%.

٧- **وقامت السلطات أيضا بسلسلة من الإجراءات لتخفيف تأثير الجفاف وارتفاع أسعار المازوت على قطاع الزراعة.** وشملت هذه الإجراءات إعفاءات مؤقتة من الضرائب للمزارعين وإعادة جدولة القروض وإلغاء الجزاءات على المتأخرات ورفع أسعار مشتريات المحاصيل الرئيسية. وأنشأت الحكومة في عام ٢٠٠٨ صندوق الدعم الزراعي للاستعاضة عن الدعم المقدم على بعض المدخلات الزراعية بتحويلات نقدية للمزارعين. وتم تخصيص ١٠ مليارات ليرة سورية لهذا الصندوق في موازنة ٢٠٠٩. وإضافة إلى ذلك، وضعت وزارة المالية حوافز ضريبية لتشجيع الشركات على الإسهام في بعض أهداف الحكومة الاستراتيجية مثل اتخاذ مقار لها في مناطق نائية وزيادة التعيينات وطرح أسهمها في سوق الأوراق المالية في عمليات طرح عام أولي.

٨- **وتم إحراز بعض التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية،** بما في ذلك تبسيط إجراءات الاستثمار وتحديث المعايير المحاسبية وترشيد النظام الضريبي. فقد قامت السلطات في يونيو ٢٠٠٩ برفع الحدود الدنيا للإعفاءات من ضرائب الأجور. وقامت في تدبير موازن برفع الحد الأقصى لمعدل الضريبة على دخل الأفراد (من ٢٠%) إلى ٢٢%. إلا أن السلطات بدأت مؤخرا في استحداث أسعار مرجعية ورسوم جمركية تتباين حسب بلد المنشأ لتوفير الحماية من الممارسات التجارية غير العادلة.

ثانيا- المناقشات المعنية بالسياسات

ألف- الآفاق والمخاطر

٩- **تشير التوقعات لعام ٢٠١٠ إلى تحسُّن الأداء الاقتصادي بشكل كلي.** ويُتوقع أن يسهم التعافي الذي يشهده الآن شركاء سورية التجاريون في زيادة الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر بصورة تدريجية في عام ٢٠١٠. ويرجَّح أن يواصل قطاع الزراعة تعافيه من الجفاف الشديد الذي أصابه خلال السنتين الماضيتين. ومن ثمّ يُتوقع أن يصل النمو إلى نحو ٥%. ويُتوقع أن يضيق عجز المالية العامة الكلي بنحو نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي، نتيجة لضبط النفقات الجارية وارتفاع الإيرادات النفطية. ويُتوقع أن يضيق عجز الحساب الجاري الخارجي بصورة طفيفة، فيما يرجع جزئيا إلى اعتدال الاستهلاك العام المحلي.

١٠- **ويُتوقع أن يستمر التحسن في آفاق الأجل المتوسط مع تعافي الاقتصاد العالمي تدريجيا وإحراز تقدم في الإصلاحات الاقتصادية المحلية.** ويُتوقع أن يزداد النمو ليصل إلى نحو ٥,٥% بحلول عام ٢٠١٤، على الرغم من التراجع المتوقع في الناتج النفطي، مع الارتدادة الإيجابية الجارية في قطاع الزراعة وتعافي الاقتصاد العالمي. وتهدف استراتيجية الحكومة بشأن المالية العامة على المدى المتوسط إلى احتواء العجز الكلي إلى أقل من ٥% من إجمالي الناتج المحلي. وترتكز هذه الاستراتيجية على دعائم أهمها استحداث ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١١ وزيادة تعميق الإصلاحات في مجال الدعم وضبط الإنفاق. ومن ثم يُتوقع أن يضيق عجز المالية العامة ليصل إلى ٣,٤% من إجمالي الناتج المحلي ثم يزداد بصورة طفيفة ليصل إلى ٣,٨% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٤ نتيجة للتراجع المطرد في الإيرادات النفطية. ويرجَّح أن يستقر عجز الحساب الجاري الخارجي عند مستوى ٣,٧% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة تعزز الصادرات غير النفطية وعائدات السياحة. ويمكن أن تتراجع هذه الآفاق ويعاق نمو الاقتصاد السوري إذا ما تأخر حدوث التعافي العالمي أو تعثر تنفيذ الإصلاحات.

الشكل البياني ٦- سورية: آفاق الأجل المتوسط، ٢٠٠٥-٢٠١٤

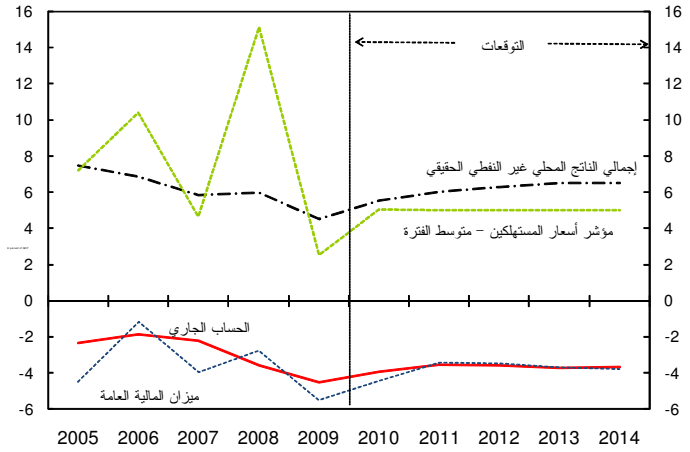

المصادر: السلطات السورية وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

باء- سياسة المالية العامة

١١- **أتاح تعزيز ماليات الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية للسلطات مساحة تصرف لاتخاذ تدابير معاكسة للدورة الاقتصادية من أجل تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية.** وبافتراض تشابه نسب التنفيذ إلى حد ما مع النسب التي كانت سائدة في الماضي، فإن موازنة عام ٢٠١٠ تنطوي على تشديد طفيف في موقف المالية العامة على أساس التحسن الطفيف في الإيرادات وضبط الإنفاق الجاري. وبالقيمة الاسمية، تتصور الموازنة زيادة الإنفاق بنسبة ١٢,٥% على المخرجات التمهيدية لعام ٢٠٠٩. وتشمل الموازنة زيادة محدودة في الإنفاق الجاري، ترجع في معظمها إلى زيادة طفيفة في الأجور. كما تتصور الموازنة زيادة المصروفات الرأسمالية بنسبة ٣٠% على المخرجات التمهيدية لعام ٢٠٠٩ (و١٩% مقارنة بموازنة عام ٢٠٠٩ المعدلة). ويُتوقع أن تزداد التحويلات النقدية التي تحل محل قسائم

المازوت بنحو ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي. وتشعر السلطات بالثقة في أن التعافي الاقتصادي المتوقع في عام ٢٠١٠ سيتيح لها استئناف تعزيز أوضاع المالية العامة. وتعتزم السلطات مواصلة ضبط النفقات الجارية وترشيد المصروفات الرأسمالية. وفي السنوات الأخيرة، كان العجز قد وصل إلى مستويات أقل من تلك المتصورة في موازنة الدولة الأصلية. وتهدف السلطات أيضا إلى مواصلة السماح للقطاع الخاص بأخذ زمام القيادة في تنفيذ بعض البرامج الاستثمارية، بما في ذلك في سياق ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع توافر الضمانات الوقائية الكافية.

١٢- **وتبدي السلطات عزمها على الاستمرار في تحديث نظام الدعم لمواصلة تعزيز المكاسب التي تحققت على مستوى المالية العامة ورفع الكفاءة وتوجيه المساعدات إلى المستحقين.** فقد استعاضت الحكومة عن قسائم المازوت العامة بتحويلات نقدية يتم توجيهها إلى المستحقين لتعويض الأسَر المعرضة للمخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، يجري الآن تقديم دعم على عدد كبير من المدخلات الزراعية في صورة تحويلات نقدية من خلال صندوق الدعم الزراعي.

الإطار ١- تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

لا يزال الدين العام منخفضا منذ إعادة جدولة الديون المستحقة لروسيا في عام ٢٠٠٥، وتم إحراز تقدم في إصلاحات المالية العامة. إلا أنه يتعين أن تواصل السلطات في الفترة القادمة جهودها في مجال إصلاح المالية العامة نظرا لوجود ضغوط مرجحة على الإنفاق مرتبطة بتحسين البنية التحتية وزيادة مقدار الاستفادة من الخدمات الأساسية.

واستنادا إلى الإصلاحات الجارية التي تقوم بها الحكومة، ينبغي أن يظل الدين العام في مستويات قابلة للإدارة. ويُتوقع ألا يرتفع الدين إلا بصورة محدودة، ليصل إلى نحو ٢٥% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٤، على الرغم من التراجع الكبير في الإيرادات النفطية. ويمكن أن تظل الآفاق قابلة للاستمرار أيضا إذا تم استخدام الاتجاه العام للسنوات الأخيرة لاشتقاق الافتراضات. ويؤدي تثبيت أهم متغيرات ديناميكية الدين (مثل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وميزان المالية العامة الأولي) عند متوسطاتها التاريخية على مدى عشر سنوات إلى تحسين نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١٠% بحلول عام ٢٠١٤. أما تثبيت العجز الأولي في حدود ٥% من إجمالي الناتج المحلي، وهو المخرج الأولي لعام ٢٠٠٩، فمن شأنه زيادة نسبة الدين إلى نحو ٣٠% بحلول عام ٢٠١٤.

ويشير تحليل الحساسية للسيناريو الأساسي إلى أن الدين العام سيظل في مستويات يمكن الاستمرار في تحملها في ظل صدمات مختلفة. فإن حدوث صدمة على الميزان الأولي مقدارها نصف انحراف معياري عن افتراض السيناريو الأساسي من شأنه رفع نسبة الدين بحلول عام ٢٠١٤ عنها في السيناريو الأساسي بمقدار ٤ نقاط مئوية. ويؤدي تطبيق صدمة مشابهة على نمو إجمالي الناتج المحلي إلى ارتفاع نسبة الدين بنحو ٦,٥ نقطة مئوية بحلول عام ٢٠١٤ عنها في السيناريو الأساسي. أما أكبر المخرجات فقد تولد عن زيادة مقدارها ١٠% من إجمالي الناتج المحلي في الصدمات المنشئة للدين الأخرى (مثل زيادة الالتزامات الاحتمالية المرتبطة بالمؤسسات العامة)، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين في عام ٢٠١٤ عنها في السيناريو الأساسي بمقدار ٧,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

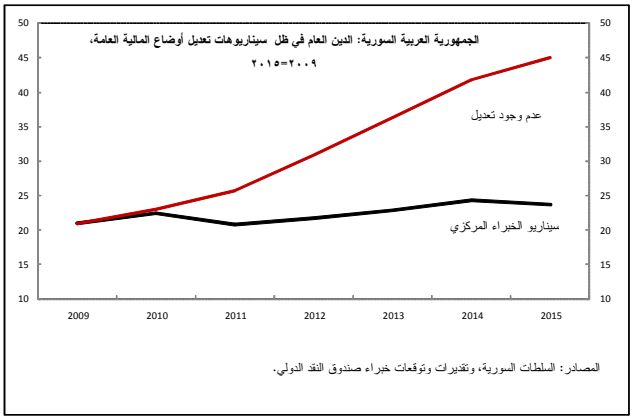

أما إذا تعثر تنفيذ الإصلاحات التي يستند إليها السيناريو الأساسي، فستتدهور آفاق المالية العامة بشكل كبير. ويمكن على سبيل المثال أن يرتفع عجز المالية العامة ونسب الدين العام إلى نحو ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة التأخر لفترة طويلة في تنفيذ ضريبة القيمة المضافة، والعودة إلى تطبيق دعم صريح كبير على الوقود، وضعف الجهود لضبط الأجور وترشيد الإنفاق الرأسمالي.

١٣- **وتعتزم وزارة المالية بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١١.** وتشمل الإنجازات التي تحققت في هذا المجال إعداد مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة وقانون الإجراءات الضريبية، وإنشاء مكتب كبار المكلفين والهيئة العامة للضرائب والرسوم، وإجراء تحديث كبير للجمارك. وقد أكدت السلطات أن تأخر تطبيق هذه الضريبة عن الموعد الأصلي المعتزم وهو عام ٢٠٠٨ يرجع إلى أهمية إعداد الإدارة الضريبية والجمهور لضمان نجاحها.

١٤- **وتقر السلطات بضرورة مواصلة تحسين مراقبة وإدارة الإنفاق العام.** وقد تم دمج الموازنتين الدورية والرأسمالية بفعالية، وتقوم الآن وزارة المالية بإعدادهما وتنفيذهما. وتم للمرة الأولى اعتماد منهج لإعداد الموازنة على أساس البرامج وعلى أساس الأداء لقطاعي الزراعة والتعليم في موازنة عام ٢٠١٠. وتعتزم السلطات مواصلة تبسيط عمليات شبه المالية العامة الكبيرة التي تقوم بها المؤسسات العامة والمصارف المملوكة للدولة. كما تعتزم إدراج ما تبقى من هذه العمليات في الميزانية وتحسين حداثة تقارير الإنفاق التي تعدها المؤسسات العامة في المناطق السورية.

جيم- إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي

١٥- **من المتوقع أن يظل نطاق استقلالية السياسة النقدية محدودا على المدى المتوسط نظرا لترتيب سعر الصرف.** وتعتزم السلطات مواصلة جهودها لتعزيز إطار السياسة النقدية. وفي إطار جدول أعمالها المعني بالإصلاح، تخطط السلطات لاستبدال الأدوات الإدارية المستخدمة في إدارة السياسة النقدية تدريجيا بأدوات قائمة على أساس السوق. وإذا ما تأخر إصدار أذون الخزانة لفترة أطول، فمن الممكن أن ينظر المصرف المركزي في إمكانية إصدار شهادات إيداع خاصة به. وقد أشارت السلطات إلى أن نقل الاحتياطيات الدولية من المصرف التجاري السوري إلى المصرف المركزي قد اكتمل، تماشيا مع توصية برنامج تقييم القطاع المالي.

١٦- **وترى السلطات أن بعض التدابير التي تم اتخاذها استجابة للأزمة العالمية ولدعم إقراض المشاريع الاستثمارية إنما هي مؤقتة وسيتم إلغاؤها تدريجيا بمرور الوقت.** وأشار الخبراء إلى أن تحديد فروق الاحتياطي الإلزامي، على أساس حجم الإقراض لأغراض الاستثمار، يمكن أن يشجع المصارف على تمويل المشاريع التي تحقق ربحية أقل. وسيكون من المهم أيضا الغاء برامج الإقراض التفضيلية لدى المصارف العامة تدريجيا حتى تقوم هذه المصارف بتخصيص ائتمانها على أساس معاييرها الذاتية في الإقراض. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي الزيادة الأخيرة في حد الانكشاف الائتماني للمشاريع الإنمائية إلى زيادة إمكانية تعرض البنوك للمخاطر.

الإطار ٢- إصلاح الدعم

اتخذت السلطات خطوات مهمة في إصلاح الدعم على الطاقة. فتم رفع أسعار أهم المنتجات البترولية في عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى توفير نحو ٧% من إجمالي الناتج المحلي في صورة دعم ضمني. ولتخفيف أثر ارتفاع الأسعار، قامت الحكومة برفع أجور موظفي الحكومة وإصدار قسائم للأسر تتيح لها شراء مازوت بحد أقصى ١٠٠٠ لتر للأسرة الواحدة بسعر مخفض. وقد مثلت هذه التدابير نحو ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي. وعلى الرغم من زيادات الأسعار الكبيرة، ظل الدعم الضمني في حدود ٨,٣% من إجمالي الناتج المحلي مع ارتفاع الأسعار الدولية.

إصلاحات الدعم على الطاقة	٢٠٠٨	٢٠٠٩
تعديلات الأسعار		
زيت الغاز (المازوت)	٧,٣ إلى ٢٥ ليرة سورية للتر	٢٥ إلى ٢٠ ليرة سورية للتر
زيت الوقود (الفيول)	٦ إلى ٩ ليرة سورية للتر	
الكيروسين	٢٢,٧ إلى ٤٠ ليرة سورية للتر	
البنزين	٣٦ إلى ٤٠ ليرة سورية للتر	
التدابير التعويضية		
زيادة أجور موظفي الحكومة	٢٥%	
قسائم المازوت	٩ ليرات سورية للتر لكل اسرة بحد أقصى ١٠٠٠ لتر	
التحويلات النقدية		١٠٠٠٠ ليرة سورية للأسر المستحقة

وتم في عام ٢٠٠٩ استبدال قسائم الوقود التي كانت توزع على جميع الأسر بتحويلات نقدية موجهة إلى المستحقين. وتستند المعايير المطبقة في تحديد شروط استحقاق هذه التحويلات إلى الدخل وملكية الأصول وفاتورة المرافق. ويرجح أن يستفيد نحو نصف الأسر السورية من هذه التحويلات. وإضافة إلى ذلك سيتم تمويل تكلفة هذه التحويلات النقدية بصورة مباشرة من الموازنة، على عكس تكلفة القسائم التي كانت تتحملها شركة توزيع النفط المملوكة للدولة.

وقد أدى رفع أسعار الطاقة المحلية إلى الحد من تسرب الدعم عبر الحدود، كما يدل على ذلك التراجع الحاد في استهلاك المازوت وزيت الوقود (الفيول) بعد هذا الإجراء. وتراجع الدعم الضمني على الأسعار بصورة حادة مع انخفاض أسعار النفط العالمية في عام ٢٠٠٩. إلا أن هذا التدبير التعويضي التراكمي بلغ نحو ٦% من إجمالي الناتج المحلي حسب التقديرات، مما أسفر عن استمرار ضخامة الدعم المقدم إلى المستهلكين ولكن مع زيادة كفاءته. ولكن ما لم يتم تعديل الأسعار المحلية بحيث تمثل التغيرات المستقبلية في الأسعار الدولية، فستتسع فجوة الأسعار الراهنة مرة أخرى، ويزداد كذلك تسرب الدعم.

الدعم على الطاقة % من إجمالي الناتج المحلي	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إجمالي الدعم	١٢,٩	٤,٩
الدعم على الأسعار (خارج الموازنة)	٨,٣	١,٣-
التدابير التعويضية المدرجة في الموازنة	٤,٥	٦,٢

المصادر: مكتب تسويق النفط، وزارة النفط، وشركة محروقات وتقديرات خبراء الصندوق.

وقد اتخذت الحكومة أيضا خطوات مهمة لإصلاح الدعم الزراعي بإنشاء صندوق الدعم الزراعي وتكليفه بإدارة وترشيد الدعم على المدخلات. ولتخفيف آثار انخفاض الدعم الضمني على المازوت وتحرير سوق الأسمدة في عام ٢٠٠٩، بدأ صندوق الدعم الزراعي في تنفيذ تحويلات نقدية موجهة إلى المزارعين.

١٧- **ويرى المصرف المركزي أن مواصلة تعزيز الرقابة المصرفية هي إحدى الأولويات.** وعلى وجه الخصوص، تقوم المصارف العامة الآن دوريا بإبلاغ أهم مؤشرات السلامة المالية لديها إلى المصرف المركزي. إلا أن بيانات بعض هذه المصارف قد لا تعكس حقيقة أوضاعها بسبب قِدم ممارساتها المحاسبية. وقد أحرز المصرف المركزي تقدما في تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠٠٨. غير أن تحقيق بعض هذه التوصيات يتطلب تعديل قانون المصرف المركزي. وتجري حاليا جهود لإعداد المصارف لتطبيق إطار بازل ٢، بإلزامها بشروط من بينها تعزيز إجراءاتها الداخلية لتقدير المخاطر. ولا ترى السلطات أن قوة نمو الائتمان الخاص تمثل مشكلة، نظرا لتعزز الإطار الرقابي وانخفاض مستوى الوساطة المالية ولأن عددا كبيرا من المصارف الجديدة فروع تابعة لمصارف أجنبية راسخة تمتلك قدرات جيدة على تقييم المخاطر.

١٨- **ولا يزال تأثير الأزمة العالمية على القطاع المالي محدودا نظرا لانخفاض درجة انكشافه للاقتصاد العالمي والمتطلبات الحذرة التي يشترطها المصرف المركزي.** فتصل نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الموحد المبلغة إلى نحو ٢٠%. ولا تزال المصارف تمتلك سيولة وتحقق ربحية بدرجة معتدلة. وإضافة إلى ذلك، لا تزال النسبة المتوسطة للقروض المتعثرة منخفضة. ولكن يرجَّح أن يكون تقدير القروض المتعثرة للمصارف الحكومية (٦%) أقل كثيرا من الواقع نظرا لعدم قيام هذه المصارف بتصنيف كثير من قروضها المتأخرة كقروض رديئة على اعتبار أن أغلبها مضمون من الحكومة ضمنيا. وعلى وجه العموم، يتم تمديد القروض الرديئة على نطاق واسع، مما يعيق حساب القروض المتعثرة على نحو مفيد. وينبغي أن يساعد التنظيم الجديد الذي أصدره المصرف المركزي للحد من تمديد القروض على توضيح مركز هذه المصارف الحقيقي في الفترة القادمة. كذلك ستقتصر القرارات الأخيرة المعنية بإعادة جدولة القروض على القطاعات التي تأثرت بشدة بالأزمة العالمية والجفاف.

١٩- **وارتفعت قيمة الليرة السورية بنحو ٧% مقابل الدولار الأمريكي في عام ٢٠٠٨ بالقيمة الاسمية.** وقد أسهم ذلك، إلى جانب ارتفاع مستوى التضخم المحلي في ذلك العام، في ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بمقدار ١٤%. وقد تحول مسار ما يقرب من نصف ذلك الارتفاع الحقيقي أثناء عام ٢٠٠٩ مع الانخفاض الكبير في قيمة الدولار مقابل اليورو وتراجع التضخم المحلي في سورية. وتشير التقديرات القياسية الاقتصادية إلى أن سعر صرف الليرة الحقيقي قد يكون مبالغا فيه بنسبة طفيفة مقارنة بمستواها التوازني على المدى المتوسط (الإطار ٤)، غير أن هذه التقديرات تعاني من قصور خطير فيما تستند إليه من بيانات، وتؤكد السلطات أن سعر الصرف يعكس قوى السوق وأنه تنافسي كما يدل على ذلك النمو السريع في الصادرات قبل وقوع الكساد العالمي في عام ٢٠٠٩. ولا يوصي الخبراء بإجراء أي تغيير في مستوى سعر الصرف الاسمي الراهن في السياق الحالي، ونظرا لقصور البيانات المشار إليه أعلاه.

الإطار ٣– تطورات القطاع المالي

أخذت السلطات السورية على عاتقها تنفيذ جدول أعمال إصلاحي طموح من أجل تحديث القطاع المالي وتحسين الوساطة المالية. وتم وضع عدد من القوانين والتنظيمات، وإنشاء مصارف خاصة وشركات تأمين ومؤسسات تمويل أصغر؛ وتم تعزيز الرقابة المصرفية. وفضلا على ذلك استمر تحديث المصرف المركزي، وتم إحراز تقدم كبير صوب إمكانية تحويل الحساب الجاري وتوحيد سعر الصرف. كما قامت السلطات بتحرير أسعار الإقراض المصرفية وأسعار الفائدة على الودائع والقروض بالقطع الأجنبي.

وتنامت حصة المصارف الخاصة بدرجة كبيرة منذ نشأتها في عام ٢٠٠٤. ففي سبتمبر ٢٠٠٩، كان هناك ١٢ مصرفا خاصا (من بينها مصرفان إسلاميان) تعادل موجوداتها نحو ٢٤% من مجموع موجودات القطاع المصرفي. وقد زادت ودائعها الكلية بنحو ١٢–١٦% سنويا منذ عام ٢٠٠٦. وعلى وجه الإجمال زادت الوساطة المالية بدرجة كبيرة، وإن كانت لا تزال منخفضة بالمقاييس الإقليمية.

وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت حتى الآن، لا تزال هناك تحديات صعبة، من بينها استحداث أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية والحد من دور الحكومة في تخصيص الائتمان وسحب فائض السيولة الكبير في النظام المصرفي. وتنظر السلطات حاليا في إمكانية الاستعاضة عن الأدوات الإدارية لإجراء السياسة النقدية، بما في ذلك الضوابط على أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالعملة المحلية، مع إصدار أذون خزانة. ومن المهم في هذا السياق أن تكون أسعار الفائدة محررة بالكامل حتى تتيح انتقال إشارات من خلال السياسات بصورة كاملة. كذلك سيتعين توحيد الاحتياطي الإلزامي، نظرا لأن عدم توحيدها يؤدي إلى حدوث تشوهات وتعقيد إدارة السياسة النقدية مع مضي المصرف المركزي قدما في تنفيذ خطته لاستحداث أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية. وينبغي إلغاء برامج الإقراض التفضيلية والإقراض الموجه لقطاعات الأولوية تدريجيا. وأخيرا يمكن النظر بعين الاعتبار أيضا إلى توريق الدين الحكومي للمصرف المركزي من أجل سحب فائض السيولة.

سورية: المطالبات على القطاع الخاص، ٢٠٠٥– يونيو ٢٠٠٩ (%)

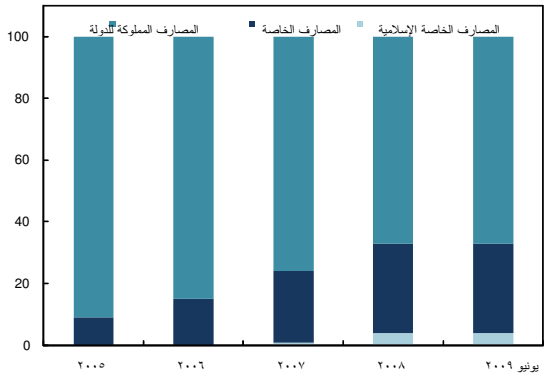

المصادر: السلطات السورية.

سورية: المؤشرات المقارنة الإقليمية للوساطة المالية
(%)

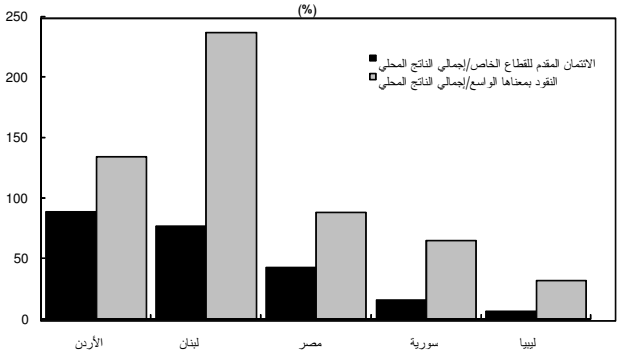

المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية، وتقديرات خبراء الصندوق.

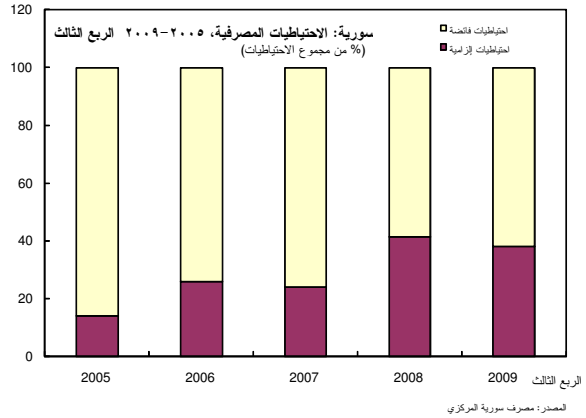

المصدر: مصرف سورية المركزي

الإطار ٤ – تقييم سعر الصرف

تشير التقديرات القياسية الاقتصادية إلى أن سعر الليرة قد يكون أعلى قليلا من قيمته الفعلية الحقيقية في نهاية عام ٢٠٠٨. وقد جرى تصحيح ذلك جزئيا أثناء عام ٢٠٠٩ مع انخفاض الدولار الأمريكي مقابل اليورو. غير أن هذه التقديرات التي تمت باستخدام منهجيات المجموعة الاستشارية المعنية بقضايا أسعار الصرف **(CGER)**[١] تفتقر إلى الموثوقية بسبب أوجه القصور الخطيرة التي تشوب البيانات. فإحصاءات ميزان المدفوعات السورية بحاجة إلى تحسين كبير، ولا تعدو البيانات التي يستخدمها الخبراء في كثير من الحالات أن تكون مجرد تقديرات.

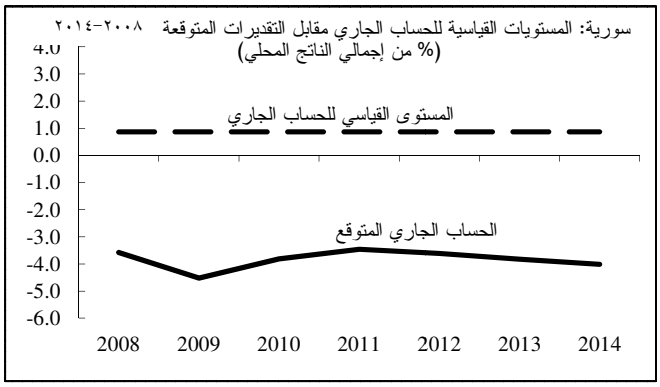

ويشير منهج التوازن الاقتصادي الكلي أيضا إلى زيادة سعر الليرة السورية عن قيمتها الحقيقية بنحو ١٠-١٥%. واستنادا إلى انحدار السلاسل الزمنية المقطعية، يكون المستوى القياسي للحساب الجاري التوازني لسورية فائضا مقداره نحو ١% من إجمالي الناتج المحلي. ويقارَن ذلك بعجز متوقع مقداره نحو ٣,٧% من إجمالي الناتج المحلي. وتتضمن مجموعات المتغيرات المحدِّدة في هذا المنهج ميزان المالية العامة والنمو السكاني وصافي الموجودات الأجنبية والميزان النفطي ونصيب الفرد من الدخل.

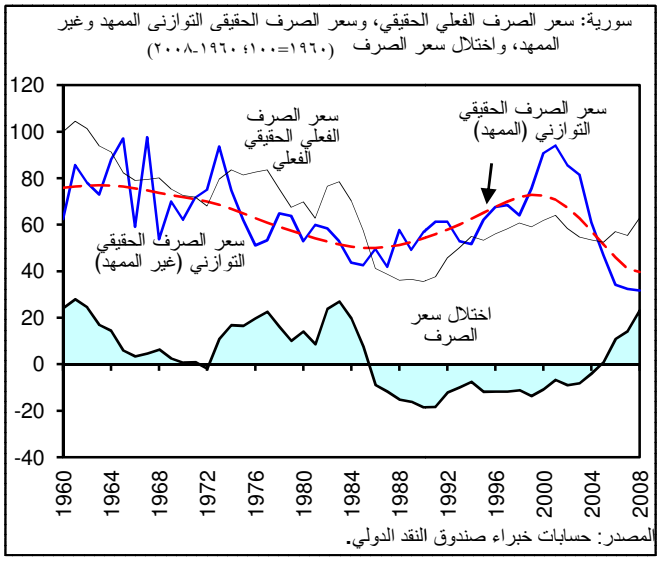

وتشير منهجية سعر الصرف الحقيقي التوازني إلى مبالغة في تقييم الليرة السورية بنحو ١٥-٢٥% في نهاية عام ٢٠٠٨. وتستخدم هذه المنهجية نموذج تصحيح الخطأ في متجهات التكامل المشترك لتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني باستخدام دخل النفط وصافي الموجودات الأجنبية ودرجة انفتاح التجارة والإنفاق الحكومي والإنتاجية النسبية كمتغيرات محدِّدة.

ويشير منهج استمرارية المركز الخارجي أيضا إلى وجود مبالغة في تقييم سعر الليرة. وتتراوح النتائج التي يقدمها المنهج بين ١٠ و ١٥% حسب الافتراضات المستخدمة. وتعتمد النتيجة على ما إذا كان الهدف هو تثبيت الريع السنوي من ثروة النفط بالقيمة الحقيقية، أو بنصيب الفرد بالقيمة الحقيقية، أو كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

[١] www.imf.org/external/np/pp/eng/2006/110806.pdf

دال- الإصلاحات الهيكلية وقضايا أخرى

٢٠- **تعتزم السلطات مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية من أجل تعجيل وتيرة النمو وتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل.** وقد أُحرز تقدم في مجالات كثيرة من بينها خفض تعريفات الواردات وتقصير قائمة الواردات السلبية وإصلاح الدعم على الوقود والمدخلات الزراعية وإنشاء نافذة موحدة للموافقة على الاستثمار الخاص. كما تواصل الحكومة تحرير المعاملات الجارية، وفي هذا الإطار يُسمح الآن لكل مواطن بشراء ١٠٠٠٠ دولار أمريكي شهريا كحد أقصى من أحد المصارف المحلية لتحويلها إلى الخارج كمدفوعات على معاملات جارية أو فواتير بطاقات الائتمان. وأشارت السلطات إلى أن الأسعار المرجعية والرسوم الجمركية التي تختلف حسب بلد المنشأ موضوعة لتوفير الحماية من ممارسات التجارة غير العادلة.

ثالثا- تقييم الخبراء

٢١- **لا يزال تأثير الأزمة المالية العالمية على سورية محدودا نسبيا.** وتشير البيانات الأولية لعام ٢٠٠٩ إلى أن وتيرة النمو غير النفطي تباطأت مع تعافي قطاع الزراعة بصورة محدودة بما عاوض جزئيا انخفاض النمو في معظم القطاعات. وتراجع التضخم بصورة حادة، على نحو بيَّن الاتجاهات العامة في الأسعار العالمية للسلع الأولية الأساسية. وعلى الرغم من التقدم المهم الذي تم إحرازه في إصلاح الدعم، اتسع عجز المالية مع توافر مساحة تصرف أمام السلطات لتنفيذ تدابير مضادة للاتجاهات الدورية للحد من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، بفضل تعزيز المالية العامة في السنوات القليلة الماضية. واتسع عجز الحساب الجاري بصورة طفيفة مع تراجع الصادرات بوتيرة تجاوزت وتيرة تراجع الواردات. إلا أن عائدات السياحة استمرت قوية، وتراجع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج بصورة طفيفة فحسْب على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية.

٢٢- **وكان اتساع عجز المالية العامة في عام ٢٠٠٩ مناسبا لتخفيف تأثير الركود العالمي.** وإضافة إلى ذلك فإنه يعكس بصورة جزئية زيادة شفافية المالية العامة مع إدراج قدر كبير من بنود النفقات خارج الموازنة المرتبطة بالدعم على المنتجات البترولية على الموازنة. ومن الضروري مواصلة تعزيز أوضاع المالية العامة تدريجيا مستقبلا حفاظا على استمرارية أوضاعها. وسيكون من المهم في هذا الصدد إعادة النظر في الزيادة الكبيرة في الاستثمارات العامة المقررة في موازنة عام ٢٠١٠، وخصوصا عقب زيادتها الكبيرة في عام ٢٠٠٩. ويتسق ذلك بشكل أكبر مع الطاقة الاستيعابية، ومن شأنه أن يخفض العجز إلى نحو ٤,٥% من إجمالي الناتج

المحلي. وإضافة إلى ذلك، يحث الخبراء السلطات على ضمان ربط الزيادات في الأجور بالأداء وبإصلاح الخدمة المدنية.

٢٣- **ويشيد الخبراء بالإصلاحات التي قامت بها الحكومة مؤخرا في مجال الدعم على المنتجات البترولية وأثمرت مكاسب ملموسة من حيث رفع الكفاءة وخفض إهدار الدعم وتسريبه على النحو الذي دل عليه تراجع الاستهلاك المحلي.** ويرجَّح أن يؤدي انتقال الحكومة في ديسمبر ٢٠٠٩ إلى التحويلات النقدية كبديل عن قسائم المازوت ٢٠٠٩ إلى تحسين توجيه المساعدات إلى مستحقيها وتعزيز ما تحقق من مكاسب على مستوى الكفاءة والمالية العامة. ويشجع الخبراء الحكومة على منع العودة إلى تقديم دعم كبير على الأسعار مثلما كان يحدث في الماضي لافتقار هذه الممارسة إلى الكفاءة.

٢٤- **ويرحب الخبراء بالتقدم الكبير الذي جرى إحرازه في التحضير لبدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة، غير أنه يتعين مواصلة هذه الجهود.** وسيكون من المهم على وجه الخصوص إحراز تقدم في إعادة تنظيم الإدارة الضريبية، بسبل من بينها نقل عدد أكبر من المسؤوليات إلى هيئة الضرائب والرسوم. ويعرب الخبراء عن دعمهم لترشيد النظام الضريبي، وينصحون بعدم زيادة معدلات الضريبة على دخل الفرد إلى مستويات أعلى، ويشجعون السلطات على تبسيط المكوس تماشيا مع التوصيات التي انتهت إليها بعثات المساعدة الفنية السابقة.

٢٥- **ويرى الخبراء أن الجهود المبذولة لتحسين الإدارة المالية العامة جديرة بالترحيب وينبغي أن تستمر.** وينبغي مواصلة تحسين تبويب الموازنة من أجل بيان التصنيفات الاقتصادية الموحدة. ومن المهم أيضا دعم الخطة الرامية إلى صياغة وتنفيذ الموازنة ضمن إطار متوسط الأجل وذلك بإمداد وحدتي التنبؤ والتخطيط المالي التي جرى إنشاؤهما مؤخرا في وزارة المالية بالصلاحيات اللازمة وتيسير تدفق البيانات والمعلومات بحداثة أكبر بينهما وبين مختلف إدارات وزارة المالية. ويشجع الخبراء الحكومة على التوسع في استخدام منهج إعداد الموازنة على أساس البرامج والأداء. ومن المهم أيضا إدراج ما تبقى من عمليات شبه المالية العامة ضمن بنود الموازنة.

٢٦- **ويوصي الخبراء بالتحول إلى إصدار أذون خزانة بدلا من الاقتراض المصرفي لتمويل عجز الموازنة.** وينبغي أن يتحدد سعر الفائدة على هذه الأذون على أساس السوق. ومن المهم في الوقت ذاته التأكد من أن المشاريع الاستثمارية العامة تدر عائدا اجتماعيا واقتصاديا مرتفعا يبرر تكلفة تمويلها.

٢٧- **ويرحب الخبراء بالتقدم المحرز في تنفيذ جدول الأعمال المعني بالإصلاح لتحديث المصرف المركزي وإطار السياسات النقدية.** وهناك أهمية لتعزيز استقلالية المصرف المركزي التشغيلية حيث يتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز قدرته على صياغة وتنفيذ السياسة النقدية. ويشجع الخبراء السلطات أيضا على استخدام أذون الخزانة

كوسيلة للسياسة النقدية من أجل سحب فائض السيولة. وما لم يتم ذلك فسيضطر المصرف المركزي إلى إصدار شهادات إيداع خاصة به. وينبغي أيضا النظر بعين الاعتبار إلى توريق رصيد الدين الحكومي إلى المصرف المركزي.

٢٨- **ويشجع الخبراء السلطات على الإلغاء التدريجي لبعض القرارات التي اتُّخِذت استجابة للأزمة العالمية.** ومع التسليم بمشروعية مقاصد الحكومة في أهدافها من وضع فروق في الاحتياطي الإلزامي أو رفع حدود الانكشاف الائتماني، إلا أن هذه الأهداف يمكن أن تتحقق بوسائل أخرى تتسم بقدر أكبر من الفعالية وتنطوي على قدر أقل من المخاطر للبنوك ومن الأعباء على إدارة الرقابة.

٢٩- **ويرحب الخبراء بالبداية الجيدة لتنفيذ التوصيات التي انتهى إليها تقرير برنامج تقييم القطاع المالي،** بسبل من بينها تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي وتحسين جمع المعلومات حول المصارف العامة. ويشجع الخبراء السلطات على مواصلة تعزيز الرقابة من أجل الحفاظ على صحة القطاع المالي، لا سيما في ضوء النمو السريع لائتمانات القطاع الخاص. ويشجع الخبراء السلطات أيضا على اعتماد قانون البنك المركزي المعدل في أقرب وقت ممكن.

٣٠- **وينبغي إعطاء الأولوية في الفترة المقبلة لإصلاح المصارف العامة.** ويرحب الخبراء بتعزيز العمل المشترك بين وزارة المالية والمصرف المركزي حول الرقابة على هذه المصارف. ومن شأن تعزيز استقلالية المصرف المركزي عن هذه المصارف في الجانبين الرقابي والتنظيمي ضمان امتثالها للتنظيمات الاحترازية والمساعدة على التصدي لأوجه القصور التي تحددها العملية الرقابية.

٣١- **ويمكن أن يؤدي ربط الليرة السورية قانونا بنطاق حول حقوق السحب الخاصة إلى توفير ركيزة نقدية قوية، مع السماح في الوقت نفسه ببعض المرونة لليرة مقابل العملات الرئيسية.** ففي الواقع العملي، تبدو الليرة مربوطة بحكم الواقع بسلة عملات يزيد فيها الوزن الترجيحي للدولار الأمريكي عنه في سلة حقوق السحب الخاصة. ومن شأن تعديل السلة القائمة بحكم الواقع لتتماشى مع النظام القائم بحكم القانون تحقيق قدر أكبر من الاتساق مع وجهة التجارة السورية. ولا تزال حصة الدولار الأمريكي هي الأكبر في سلة حقوق السحب الخاصة، وهو ما يتسق أيضا مع الدور الأساسي الذي يقوم به في أسواق القطع الأجنبي وتسعير ومدفوعات التجارة الدولية. ومن شأن التحرك تدريجيا صوب زيادة مرونة سعر الصرف على المدى المتوسط مع تطور إدارة السياسة النقدية أن يؤدي إلى زيادة استقلالية السياسة النقدية والحفاظ على الاستقرار الخارجي. وتشير التقديرات القياسية الاقتصادية الأولية إلى أن سعر الليرة قد يكون أعلى قليل من قيمتها الفعلية الحقيقية، وإن كانت هذه التقديرات لا

تزال تخضع لحالات عدم اليقين نظرا لوجود أوجه قصور خطيرة في البيانات التي تستند إليها. غير أن الخبراء لا يوصون بتغيير مستوى سعر الصرف الاسمي الراهن في السياق الحالي.

٣٢- **ويرحب الخبراء بالتقدم المحرز في التحول إلى اقتصاد السوق، غير أن البنود المتبقية على جدول الأعمال المعني بالإصلاحات الهيكلية لا تزال كبيرة.** وينبغي التأكيد على مواصلة خفض عدد السلع الخاضعة للتسعير الموجه إداريا وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي من أجل تشجيع استثمارات القطاع الخاص وتعزيز المنافسة. ويوصي الخبراء بأن تتراجع السلطات عن الإجراء الذي استحدثته مؤخرا والذي تختلف بموجبه الرسوم الجمركية حسب بلد المنشأ، وأن تتصدى لممارسات التجارة غير العادلة باتخاذ تدابير أخرى مثل تعزيز قدرة الجمارك على فحص الفواتير من خلال أجهزة الكمبيوتر والتعاون عبر الحدود.

٣٣- **ويرحب الخبراء بنيَّة السلطات قبول الالتزامات المنصوص عليها في المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق،** ويوصون بأن تقوم السلطات بإلغاء ما تبقى من قيود تمهيدا لقبول التزامات المادة الثامنة. ويعلن الخبراء استعدادهم لإجراء مراجعة شاملة لنظام الصرف بناء على طلب السلطات.

٣٤- **ويحث الخبراء السلطات على تحسين جودة وإمداد البيانات** لتيسير تحليل التطورات بشكل أفضل وتوجيه صياغة السياسات.

٣٥- **ويُقترَح إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهرا.**

الجدول ١– الجمهورية العربية السورية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٥–٢٠١٠

			التقديرات	البيانات الأولية	التوقعات	
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الدخل القومي والأسعار			**(التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)**			
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٤,٥	٥,١	٤,٣	٥,٢	٤,٠	٥,٠
النفطي	٨,٦–	٧,١–	٤,٨–	٠,٠	٠,٢	٠,٢
غير النفطي	٧,٥	٦,٩	٥,٨	٦,٠	٤,٥	٥,٥
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الليرات السورية)	١٤٩١	١٧٠٩	٢٠٢٥	٢٥٣٥	٢٤٣٧	٢٧٥٨
منه: غير النفطي	١١٣٤	١٣٠٥	١٥٥٨	١٨٩٦	٢٠٣٧	٢٢٦١
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٢٨,٦	٣٣,٥	٤٠,٦	٥٤,٥	٥٢,٥	٥٩,٤
إنتاج النفط الخام (آلاف البراميل يوميا)	٤٣١	٤٠٠	٣٨١	٣٨١	٣٨٢	٣٨٣
مخفض إجمالي الناتج المحلي	١٢,٩	٩,١	١٣,٧	١٩,٠	٧,٥–	٧,٨
سعر الصادرات النفطية السورية (بالدولار الأمريكي للبرميل)	٤٨,١	٥٧,٦	٦٥,٣	٨٤,٢	٥٢,٤	٦٤,٣
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين – متوسط الفترة	٧,٢	١٠,٤	٤,٧	١٥,٢	٢,٥	٥,٠
إجمالي السكان (بالملايين)	١٩,٣	٢٠,٤	٢٠,٨	٢١,٣	٢١,٨	٢٢,٣
ماليات الحكومة			**(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكَر خلاف ذلك)**			
الإيرادات	٢٤,٠	٢٥,٥	٢٢,٧	١٩,٤	٢١,٩	٢١,٥
الإيرادات النفطية	٧,١	٧,٣	٤,٩	٥,٢	٤,٦	٥,٤
الإيرادات غير النفطية	١٦,٩	١٨,٢	١٧,٨	١٤,٢	١٧,٣	١٦,١
النفقات	٢٨,٥	٢٦,٦	٢٦,٦	٢٢,١	٢٧,٣	٢٥,٩
النفقات الجارية	١٨,١	١٦,٣	١٧,٠	١٥,٣	١٧,١	١٦,٤
النفقات الإنمائية	١٠,٤	١٠,٣	٩,٦	٦,٨	١٠,٣	٩,٦
الميزان الكلي	٤,٥–	١,١–	٤,٠–	٢,٨–	٥,٥–	٤,٤–
النقود بمعناها الواسع	١١,٨	٩,٢	**(التغير %، من المخزون الابتدائى للنقود)** ١٢,٤	١٢,٥	١٠,٢	١٢,١
صافى الموجودات الأجنبية	٠,١	٢,١–	٣,٤–	٧,٩–	٢,٦	١,٣
صافى الموجودات المحلية	١١,٨	١٠,٥	١٤,٢	٢٠,٤	٧,٥	١٠,٨
الائتمان للحكومة	٥,٣	١,٣	٢,٩–	٤,١–	٣,٠	٥,١
الائتمان للمؤسسات العامة	١,٦	٣,١	٦,٩	١٠,٣	٤,٣	٤,٥
الائتمان للقطاع الخاص	٧,٠	٢,٧	٣,٨	٥,٧	٥,٩	٧,٢
الائتمان للقطاع الخاص (التغير %)	٥٠,٦	١٤,٥	١٩,٧	٢٧,٧	٢٥,٠	٢٧,٠
ميزان المدفوعات			**(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكَر خلاف ذلك)**			
ميزان الحساب الجاري	٠,٧–	٠,٦–	٠,٩–	١,٩–	٢,٤–	٢,٣–
(% من إجمالي الناتج المحلي)	٢,٣–	١,٨–	٢,٢–	٣,٦–	٤,٥–	٣,٩–
الميزان النفطي الكلي[1]	٠,٧	٠,٠	١,٠–	١,٧–	١,٠–	١,٢–
(% من إجمالي الناتج المحلي)	٢,٥	٠,٠	٢,٤–	٣,٠–	١,٨–	٢,١–
صادرات السلع والخدمات غير النفطية	٧,٦	٩,١	١١,٢	١٣,٧	١٣,٢	١٤,٤
(التغير%)	١٩,٨	١٨,٨	٢٣,٥	٢٣,٠	٤,١–	٩,٤
واردات السلع والخدمات غير النفطية	١٠,٥–	١١,٧–	١٣,٤–	١٦,٢–	١٥,٨–	١٧,٠–
(التغير%)	١٣,٦	١١,٠	١٥,١	٢٠,٥	٢,٢–	٧,٥
الميزان الكلي	٠,٥–	١,٢–	٠,٦	٠,١	٠,٠	٠,٥–
صافى الموجودات الأجنبية الرسمية	١٧,٤	١٦,٥	١٧,٠	١٧,١	١٧,١	١٦,٦
(بأشهر واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج)	١٦,٠	١٣,٦	١١,٥	٩,٤	١٠,٧	٩,٤
سعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي[2]	٥٢,٢	٥١,٠	٤٩,٩	٤٦,٥	٤٦,٧	...
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (%، + ارتفاع القيمة)[2]	١,٦–	٨,٥	٢,٩–	١٣,٩	٧,٠–	...

المصادر: السلطات السورية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] ميزان تجارة النفط مخصوما منه ربح شركات النفط الأجنبية.

[2] المتوسط المرجح التجاري لأسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية قبل عام ٢٠٠٧, وبالنسبة لبيانات سعر الصرف الفعلي الحقيقي لعام ٢٠٠٩ فإنها تخص الفترة يناير–نوفمبر.

الجدول ٢– الجمهورية العربية السورية: ملخص عمليات المالية العامة، ٢٠٠٥–٢٠١٠ [١]
(بمليارات الليرات السورية)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	الموازنة المعدلة ٢٠٠٨	بيانات أولية ٢٠٠٨	الموازنة ٢٠٠٩	التوقعات ٢٠٠٩	الموازنة ٢٠١٠	التوقعات ٢٠١٠
الإيراد	٣٥٨,٠	٤٣٥,٣	٤٥٩,١	٤٠٨,١	٤٩١,٢	٤٥٩,٣	٥٣٣,٠	٥٧٧,٩	٥٩٢,٤
النفطي	١٠٦,٢	١٢٤,٧	٩٩,٦	٩٠,٣	١٣١,٤	٨٥,٧	١١١,٢	١٤٨,٨	١٤٨,٨
غير النفطي	٢٥٠,١	٣١٠,٢	٣٥٨,٩	٣١٧,٥	٣٥٩,٥	٣٧٣,٣	٤٢١,٥	٤٢٨,٨	٤٤٣,٢
الضريبة	١٦٠,٣	١٩٨,٦	٢٢١,٤	٢١٤,١	٢٥٨,٠	٢٤٣,٤	٢٩٦,٢	٢٩٩,٤	٣١٩,٢
الدخل والأرباح	٥٩,٣	٦٥,٠	٦٩,٨	٨١,٢	٨٨,٦	١٠٢,٧	١٠٥,٢	١٣١,١	١١٦,٨
التجارة الدولية	٣٠,٧	٣٢,٩	٣٣,٤	٢٥,٩	٣٣,١	٢٨,١	٣٧,٧	٣١,٤	٤٠,٧
ضرائب غير مباشرة أخرى	٧٠,٣	١٠٠,٧	١١٨,٢	١٠٧,١	١٣٦,٣	١١٢,٦	١٥٣,٢	١٣٦,٩	١٦١,٦
غير الضريبية	٨٩,٩	١١١,٦	١٣٧,٥	١٠٣,٤	١٠١,٥	١٢٩,٩	١٢٥,٣	١٢٩,٤	١٢٤,٠
منها: فوائض المؤسسات العامة	٧٥,٩	١٠٣,١	١٢٤,٦	٩١,٢	٨٨,٥	١١٧,٨	١٠٩,٣	١١١٥,٠	١٠٨,٢
أخرى	١٥,٨	٨,٩	١٣,٤	١٢,٥	١٣,٣	١٢,٤	١٦,٣	١٤,٨	١٦,٢
منها: إيراد صندوق تثبيت الأسعار	١,٨	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤
النفقات	٤٢٤,٥	٤٥٤,٩	٥٣٩,٣	٦٠٢,١	٥٦١,٣	٦٨١,٤	٦٦٦,٤	٧٤٩,٩	٧١٤,٦
النفقات الجارية	٢٧٠,١	٢٧٨,٤	٣٤٤,٥	٤٢٠,٧	٣٨٨,٣	٤٠٦,٤	٤١٥,٨	٤٢٢,٨	٤٥١,٠
الأجور والرواتب	٧٨,٣	٩٤,٦	٩٩,٣	١١٥,٤	١١٩,٧	١٤٧,٦	١٤٧,٦	١٥٧,١	١٥٧,١
السلع والخدمات	٢١,٥	٢٢,٥	٢٤,٣	٣٠,٦	٢٧,٥	٣٠,٥	٢٦,٥	٣٣,٢	٢٩,٩
الدعم	٣٣,٦	٣٨,٢	٤٣,٣	٦٦,٣	٦٦,٣	٥٩,١	٥٩,٩	٨٨,٢	٦٦,٠
منه: نفقات صندوق تثبيت الأسعار	٢٩,٦	٣٣,٥	٣٩,٤	٣٣,٥	٣٣,٥	٣٥,٣	٣٥,٣	٣٨,٤	٣٨,٤
التحويلات	٤٠,٥	٣٥,٨	٣٧,٧	٥٨,٩	٤٤,٦	٦٨,٩	٨١,٤	٣٦,٩	٩٦,٧
معاشات التقاعد والمساعدات الاجتماعية	١٦,٣	١٩,٠	٢١,٣	٢٣,٨	٢٣,٨	٢١,٠	٣٢,٠	٠,٠	٣٤,١
التحويلات إلى المؤسسات العامة	٢٤,٣	١٦,٨	١٦,٥	٣٥,٢	٢٠,٩	٣٦,٩	٣٦,٩	٣٦,٩	٣٧,٦
الدعم النقدي على الوقود	...	...	...	...	...	...	١٢,٥	...	٢٥,٠
أخرى									
الدفاع	٧٨,٧	٦٩,٤	١٢٣,٩	١٣٣,٠	١١٥,١	٨٤,٠	٨٦,٣	٨٩,٥	٨٩,٩
مدفوعات الفائدة	١٧,٤	١٧,٩	١٦,٠	١٦,٥	١٥,١	١٦,٢	١٤,١	١٨,٠	١١,٤
النفقات الإنمائية	١٥٤,٤	١٧٦,٥	١٩٤,٨	١٨١,٤	١٧٣,١	٢٧٥,٠	٢٥٠,٦	٣٢٧,٠	٢٦٣,٦
الميزان الكلي	٦٦,٤–	١٩,٦–	٨٠,٣–	١٩٤,٠–	٧٠,١–	٢٢٢,١–	١٣٣,٣–	١٧٢,٠–	١٢٢,٢–
التمويل المحدد	٦٨,٢	٤٩,٨	٣٥,٣	١٩٤,٠	٧٨,٠	٢٢٢,١	١٩٠,٦	١٧٢,٠	١٢٢,٢
الخارجي	٣,٢	١٢,٦–	١٠,٣–	٢٩,١	٦,٦–	١٢,٣	١٢,٣	١٧,٥	١٨,٣
التمويل المحلي	٥٧,٠	٧٠,٤	٤٥,٦	١٥٥,٢	٨٤,٦	١٩٨,٧	١٧٨,٣	١٤٥,٩	٩٧,٨
التمويل غير المحدد	١,٨–	٣٠,٣–	٤٥,٠	...	٧,٩–	...	٥٧,٣–	...	٠,٠
(% من إجمالي الناتج المحلي)									
الإيراد	٢٤,٠	٢٥,٥	٢٢,٧	١٦,١	١٩,٤	١٨,٨	٢١,٩	٢١,٠	٢١,٥
النفطي	٧,١	٧,٣	٤,٩	٣,٦	٥,٢	٣,٥	٤,٦	٥,٤	٥,٤
غير النفطي	١٦,٨	١٨,٢	١٧,٧	١٢,٥	١٤,٢	١٥,٣	١٧,٣	١٥,٥	١٦,١
الضريبة	١٠,٧	١١,٦	١٠,٩	٨,٤	١٠,٢	١٠,٠	١٢,٢	١٠,٩	١١,٦
غير الضريبة	٦,٠	٦,٥	٦,٨	٤,١	٤,٠	٥,٣	٥,١	٤,٧	٤,٥
النفقات	٢٨,٥	٢٦,٦	٢٦,٦	٢٣,٨	٢٢,١	٢٨,٠	٢٧,٣	٢٧,٢	٢٥,٩
النفقات الجارية	١٨,١	١٦,٣	١٧,٠	١٦,٦	١٥,٣	١٦,٧	١٧,١	١٥,٣	١٦,٤
الأجور والرواتب	٥,٣	٥,٥	٤,٩	٤,٦	٤,٧	٦,١	٦,١	٥,٧	٥,٧
السلع والخدمات	١,٤	١,٣	١,٢	١,٢	١,١	١,٣	١,١	١,٢	١,١
الدعم	٢,٣	٢,٢	٢,١	٢,٦	٢,٦	٢,٤	٢,٥	٣,٢	٢,٤
التحويلات	٢,٧	٢,١	١,٩	٢,٣	١,٨	٢,٨	٣,٣	١,٣	٣,٥
الدفاع	٥,٣	٤,١	٦,١	٥,٢	٤,٥	٣,٤	٣,٥	٣,٢	٣,٣
مدفوعات الفائدة	١,٢	١,٠	٠,٨	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٤
النفقات الإنمائية	١٠,٤	١٠,٣	٩,٦	٧,٢	٦,٨	١١,٣	١٠,٣	١١,٩	٩,٦
الميزان الكلي	٤,٥–	١,١–	٤,٠–	٧,٧–	٢,٨–	٩,١–	٥,٥–	٦,٢–	٤,٤–

المصادر: وزارة المالية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] موازنة الحكومة المركزية وصندوق تثبيت الأسعار.

الجدول ٣– الجمهورية العربية السورية: المسح النقدي، ٢٠٠٥–٢٠١٠

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	تقديرات ٢٠٠٧	بيانات أولية ٢٠٠٨	توقعات ٢٠٠٩	توقعات ٢٠١٠
			(بمليارات الليرات السورية)			
الموجودات الأجنبية (صافي)	٧٤٨	٧٣٣	٧٠٨	٥٩١	٦٣٥	٦٥٨
المصرف المركزي	١٣٥	١٤٨	١٩٠	٢١٤	٢١٥	١٩٨
المصارف التجارية	٦١٣	٥٨٤	٥١٨	٣٧٧	٤٢٠	٤٦٠
الموجودات المحلية (صافي)	٤٥٢	٥٧٨	٧٦٥	١٠٦٥	١١٨٩	١٣٨٦
الائتمان المحلي	٥٥٠	٦٣٥	٧٤٠	٩١٧	١١٣٦	١٤٤٣
المطالبات على القطاع العام	٣٢٧	٣٨١	٤٣٤	٥٢٥	٦٤٧	٨٢٣
الحكومة المركزية (صافي)	١٢٨	١٤٤	١٠٦	٤٥	٩٥	١٨٨
المؤسسات العامة	١٩٩	٢٣٧	٣٢٨	٤٨٠	٥٥٢	٦٣٥
المطالبات على القطاع الخاص	٢٢٣	٢٥٥	٣٠٥	٣٨٩	٤٨٧	٦١٨
بنود أخرى (صافي)	–٩٧	–٥٧	٢٥	١٤٩	٥٤	–٥٦
النقود بمعناها الواسع	١٢٠١	١٣١١	١٤٧٣	١٦٥٦	١٨٢٤	٢٠٤٤
النقود	٦٩٨	٦٨٧	٧٣٢	٨٢٧	٩١٩	١٠٣١
العملة خارج المصارف	٣٨٥	٣٩٩	٤٢٢	٤٦٩	٥٠٦	٥٥٧
ودائع تحت الطلب	٣١٣	٢٨٨	٣٠٩	٣٥٨	٤١٢	٤٧٤
شبه النقود	٥٠٣	٦٢٣	٧٤١	٨٢٩	٩٠٦	١٠١٣
			(التغير على مدى ١٢ شهرا %)			
النقود بمعناها الواسع	١١,٨	٩,٢	١٢,٤	١٢,٥	١٠,٢	١٢,١
النقود	١٤,٢	١,٥–	٦,٤	١٣,١	١١,٠	١٢,٢
شبه النقود	٨,٧	٢٣,٩	١٨,٩	١١,٩	٩,٣	١١,٩
صافي المطالبات على الحكومة	٨١,٣	١٢,٣	٢٦,١–	٥٧,٥–	١١٠,٦	٩٧,١
المطالبات على المؤسسات العامة	٩,٢	١٨,٩	٣٨,٥	٤٦,٥	١٥,٠	١٥,٠
المطالبات على القطاع الخاص	٥٠,٦	١٤,٥	١٩,٧	٢٧,٧	٢٥,٠	٢٧,٠
			(التغير % من المخزون الابتدائي للنقود بمعناها الواسع)			
صافي الموجودات الأجنبية[1]	٠,١	٢,١–	٣,٤–	٧,٩–	٢,٦	١,٣
الموجودات المحلية (صافي)	١١,٨	١٠,٥	١٤,٢	٢٠,٤	٧,٥	١٠,٨
الحكومة المركزية (صافي)	٥,٣	١,٣	٢,٩–	٤,١–	٣,٠	٥,١
المؤسسات العامة (صافي)	١,٦	٣,١	٦,٩	١٠,٣	٤,٣	٤,٥
القطاع الخاص	٧,٠	٢,٧	٣,٨	٥,٧	٥,٩	٧,٢
بنود أخرى (صافي)	٢,١–	٣,٣	٦,٣	٨,٤	٥,٧–	٦,٠–

المصادر: مصرف سورية المركزي، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] بالنسبة لعام ٢٠٠٨ تشمل آثار التقييم.

الجدول ٤– الجمهورية العربية السورية: ميزان المدفوعات، ٢٠٠٥–٢٠١٤
(بملايين الدولارات الأمريكية؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	بيانات أولية				التوقعات				
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ميزان الحساب الجاري	٦٦١–	٦١٤–	٨٨٥–	١٩٤٠–	٢٣٦٥–	٢٣١٩–	٢٣٢٧–	٢٥٨٠–	٢٩٤٤–	٣٢١١–
(% من إجمالي الناتج المحلي)	*٢,٣–*	*١,٨–*	*٢,٢–*	*٣,٦–*	*٤,٥–*	*٣,٩–*	*٣,٥–*	*٣,٦–*	*٣,٧–*	*٣,٧–*
السلع	١٢٧٠–	١٦٩٣–	٢٨٢٥–	٢٥٤١–	٢٥٢٩–	٢٨٧٠–	٢٩٢٣–	٣٢٦٢–	٣٧٤٦–	٤٢٧٦–
الصادرات، فوب	٩٠٣٥	١٠٢٢٤	١١٧١٣	١٥٢٣٨	١٢٧٠١	١٤١٨٣	١٥٧٦٦	١٧٦٣٢	١٩٧٢٩	٢٢١٦٧
النفطية	٤٢٨٦	٤٠٦٢	٤٣٥٥	٥٥٣٠	٣٤٩٣	٤٠٢٢	٣٩٧٧	٣٩٤٩	٣٨٣٥	٣٧٠١
غير النفطية	٤٧٤٩	٦١٦٢	٧٣٥٨	٩٧٠٨	٩٢٠٨	١٠١٦٢	١١٧٨٩	١٣٦٨٤	١٥٨٩٥	١٨٤٦٦
الواردات، فوب	١٠٣٠٥–	١١٩١٧–	١٤٥٣٨–	١٧٧٧٩–	١٥٢٣٠–	١٧٠٥٣–	١٨٦٨٩–	٢٠٨٩٥–	٢٣٤٧٦–	٢٦٤٤٣–
النفطية	٢٤٧٣–	٢٨٨٤–	٤٢٥٠–	٥٦٥٤–	٣٢٥٠–	٤١٠٢–	٤٥٨١–	٥٤٧٩–	٦٥٦٩–	٧٨٣٨–
غير النفطية	٧٨٣٢–	٩٠٣٣–	١٠٢٨٨–	١٢١٢٥–	١١٩٨٠–	١٢٩٥١–	١٤١٠٨–	١٥٤١٦–	١٦٩٠٧–	١٨٦٠٥–
الخدمات	١٨٤	٢٤١	٦٦٤	٤٠–	١١٠	١٨٦	٢٦٧	٤٣٤	٤٩٤	٦١٦
المقبوضات	٢٨٧٤	٢٨٩١	٣٨٢٣	٤٠٤٠	٣٩٧٧	٤٢٦٨	٤٥٩٥	٤٩٤٦	٥٣٢٧	٥٧٤٢
السفر والسياحة	١٩٤٤	٢٠٢٥	٢٨٨٣	٣١٥٠	٣٢١٣	٣٤٧٠	٣٧٤٨	٤٠٤٧	٤٣٧١	٤٧٢١
الشحن والتأمين	١٨١	١٨٤	١٨٨	١٩٢	١٦٧	١٨٤	٢١٣	٢٤٨	٢٨٨	٣٣٤
الخدمات الحكومية	٣٥٠	٢٧٥	٣٠٠	٢٧٠	٢٣١	٢٣٨	٢٤٥	٢٥٢	٢٥٨	٢٦٦
خدمات أخرى	٣٩٨	٤٠٧	٤٥٢	٤٢٨	٣٦٦	٣٧٧	٣٨٩	٣٩٩	٤١٠	٤٢١
المدفوعات	٢٦٩٠–	٢٦٥٠–	٣١٥٩–	٤٠٨٠–	٣٨٦٧–	٤٠٨٢–	٤٣٢٨–	٤٥١٢–	٤٨٣٣–	٥١٢٦–
الدخل	٨٦٣–	٩٣٥–	٦٨٩–	١١٤٩–	١٢٦٧–	١٠٨٤–	١١٧٢–	١٢١٢–	١٢٠٤–	١١٣٠–
دائن	٣٩٥	٤٢٨	٥٩٤	٥٤٠	٢٩٠	٣٣٤	٣٤٧	٣٦١	٣٧٥	٣٩٠
مدين	١٢٥٨–	١٣٦٣–	١٢٨٣–	١٦٨٩–	١٥٥٧–	١٤١٩–	١٥١٩–	١٥٧٣–	١٥٧٩–	١٥٢٠–
أرباح شركات النفط	١٠٨٨–	١١٦٥–	١٠٨٥–	١٥٢٧–	١٢١٣–	١١٥٣–	١٢٤٦–	١٢٩٢–	١٢٨٩–	١٢١٧–
التحويلات	١٢٨٨	١٧٧٢	١٩٦٥	١٧٩٠	١٣٢٢	١٤٤٩	١٥٠١	١٤٦١	١٥١٣	١٥٧٩
دائن	١٣٠٢	١٨٤٧	٢٠٤٠	١٩٧٥	١٦٠٥	١٦٤١	١٧٠٣	١٦٧٣	١٧٣٥	١٨١٢
تحويلات العاملين بالخارج	٧٦٣	٧٧٠	١٠٠٠	١٢٥٠	١٢٠٠	١٢٣٦	١٢٩٨	١٤٢٨	١٥٧٠	١٧٢٧
مدين	١٤–	٧٥–	٧٥–	١٨٥–	٢٨٣–	١٩٢–	٢٠٢–	٢١٢–	٢٢٣–	٢٣٤–
ميزان الحساب الرأسمالي والمالي	٦٦٩	٥٨٦–	١٠١٩	٨٦٨	١٣١٨	١٧٧١	١٩٠٣	٢٥٩٤	٣٢٥٢	٣٨٥٦
الحساب الرأسمالي	١٨	١١٨	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣
الاستثمار المباشر	٧٧٦	٨٧٥	١١٤٣	١٦٢٧	١٥١٤	١٨٥٠	٢٠٢٣	٢٦٥٩	٣٢٥٨	٣٥٢١
الدين الحكومي طويل الأجل	٦٤	٢٥٢–	٢٠٦–	١٧١–	٢٦٢–	١٥٢–	١٩٠–	١٣٥–	٧٧–	٣٣–
القروض قصيرة الأجل (صاف)	١٠٠	١٣٢	١٥٢	١٨٠	١٧٩	١٩٩	٢١٧	٢٤٠	٢٦٦	٢٩٥
أخرى	١٨٩–	١٢٢٧–	٣٦–	٦٦١–	٧–	صفر	٣–	٣–	١–	١–
السهو والخطأ	٤٧٦–	٣	٤٦١	١١٢٨	١٠٣٣	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الميزان الكلي	٤٥٩–	١١٩٨–	٥٩٥	٥٦	١٤–	٥٤٨–	٤٢٤–	١٤	٣٠٨	٦٤٥
(% من إجمالي الناتج المحلي)	*١,٦–*	*٣,٦–*	*١,٥*	*٠,١*	*٠,٠*	*٠,٩–*	*٠,٦–*	*٠,٠*	*٠,٤*	*٠,٧*
التمويل	٤٥٩	١١٩٨	٥٩٥–	٥٦–	٢٣–	٥٤٨	٤٢٤	١٤–	٣٠٨–	٦٤٥–
بنود للتذكرة:										
إجمالي الاحتياطيات الأجنبية[١]	١٧٣٦١	١٦٤٧٨	١٧٠٢١	١٧٠٧٧	١٧١٠٠	١٦٥٥٢	١٦١٢٨	١٦١٤٢	١٦٤٥٠	١٧٠٩٥
(بأشهر واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج)	١٦,٠	١٣,٦	١١,٥	٩,٤	١٠,٧	٩,٤	٨,٤	٧,٦	٧,٠	٦,٥
الميزان النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي)[٢]	٢,٥	٠,٠	٢,٤–	٣,٠–	١,٨–	٢,١–	٢,٨–	٣,٩–	٥,٠–	٦,١–

المصادر: مصرف سورية المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] تشمل صافي الموجودات الأجنبية لمصرف سورية المركزي.
[٢] ميزان التجارة النفطية مخصوماً منه أرباح الشركات الأجنبية.

الجدول ٥- الجمهورية العربية السورية: الإطار الاقتصادي الكلي في الأجل المتوسط، ٢٠٠٥-٢٠١٤

	تقديرات			بيانات أولية	التوقعات					
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
	(التغير %، ما لم يُذكر غير ذلك)									
الدخل القومي والأسعار										
إجمالي الناتج المحلى الحقيقى	٤,٥	٥,١	٤,٣	٥,٢	٤,٠	٥,٠	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٥,٦
النفطي	-٨,٦	-٧,١	-٤,٨	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٠	-٠,٨	-١,٨	-٢,٤
غير النفطي	٧,٥	٦,٩	٥,٨	٦,٠	٤,٥	٥,٥	٦,٠	٦,٣	٦,٥	٦,٥
إجمالي الناتج المحلى الاسمى (بمليارات الليرات السورية)	١٤٩١	١٧٠٩	٢٠٢٥	٢٥٣٥	٢٤٣٧	٢٧٥٨	٣٠٦٢	٣٣٧٢	٣٧٠٤	٤٠٧٤
منه: غير النفطي	١١٣٤	١٣٠٥	١٥٥٨	١٨٩٦	٢٠٣٧	٢٢٦١	٢٥١٧	٢٨٠٦	٣١٣٦	٣٥٠٥
إجمالي الناتج المحلى الاسمى (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٢٨,٦	٣٣,٥	٤٠,٦	٥٤,٥	٥٢,٥	٥٩,٤	٦٦,٠	٧٢,٧	٧٩,٨	٨٧,٨
إنتاج النفط الخام (آلاف البراميل يوميا)	٤٣١	٤٠٠	٣٨١	٣٨١	٣٨٢	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٠	٣٧٣	٣٦٤
سعر صادرات النفط (بالدولار الأمريكى للبرميل)	٤٨,١	٥٧,٦	٦٥,٣	٨٤,٢	٥٢,٤	٦٤,٣	٦٩,٤	٧١,٧	٧٣,٢	٧٤,٩
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين – متوسط الفترة	٧,٢	١٠,٤	٤,٣	١٥,٢	٢,٥	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ماليات الحكومة [١]	(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
الإيرادات	٢٤,٠	٢٥,٥	٢٢,٧	١٩,٤	٢١,٩	٢١,٥	٢١,٦	٢١,٦	٢١,٦	٢١,٥
الإيرادات النفطية	٧,١	٧,٣	٤,٩	٥,٢	٤,٦	٥,٤	٤,١	٤,١	٤,٠	٣,٨
الإيرادات غير النفطية	١٦,٩	١٨,٢	١٧,٨	١٤,٢	١٧,٣	١٦,١	١٧,٤	١٧,٥	١٧,٦	١٧,٧
النفقات	٢٨,٥	٢٦,٦	٢٦,٦	٢٢,١	٢٧,٣	٢٥,٩	٢٥,٠	٢٥,١	٢٥,٣	٢٥,٣
النفقات الجارية	١٨,١	١٦,٣	١٧,٠	١٥,٣	١٧,١	١٦,٤	١٥,٥	١٥,٥	١٥,٧	١٥,٧
النفقات الإنمائية	١٠,٤	١٠,٣	٩,٦	٦,٨	١٠,٣	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٥	٩,٥
الميزان الكلي	-٤,٥	-١,١	-٤,٠	-٢,٨	-٥,٥	-٤,٤	-٣,٤	-٣,٥	-٣,٧	-٣,٨
ميزان الموازنة غير النفطية	-١١,٦	-٨,٤	-٨,٩	-٧,٩	-١٠,٠	-٩,٨	-٧,٦	-٧,٦	-٧,٧	-٧,٦
إجمالي الدين العام [٢]	٣٥,١	٣٤,٥	٢٨,٣	٢١,٨	٢١,٠	٢٢,٤	٢٠,٨	٢١,٧	٢٢,٩	٢٤,٣
المحلى	١١,٧	١٥,٣	١٣,٨	١١,٣	١٠,٦	١٣,٣	١٢,٧	١٤,٤	١٦,١	١٨,١
الخارجي[٢]	٢٣,٤	١٩,٢	١٤,٥	١٠,٥	١٠,٤	٩,١	٨,١	٧,٤	٦,٨	٦,٣
ميزان المدخرات/الاستثمار										
الاستهلاك	٨٢,١	٨١,٤	٨٢,٩	٨٤,٧	٨٠,٦	٨١,١	٨٠,٤	٧٩,٦	٧٩,٢	٧٩,١
العام	١٢,٨	١١,٦	١٣,٠	١١,٠	١١,٤	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧
الخاص	٦٩,٤	٦٩,٨	٦٩,٩	٧٣,٧	٦٩,٣	٧٠,٤	٦٩,٧	٦٨,٩	٦٨,٥	٦٨,٤
إجمالي تكوين رأس المال	٢١,٧	٢٣,٠	٢٢,٤	٢٠,١	٢٤,٠	٢٣,٥	٢٣,٦	٢٤,٣	٢٤,٩	٢٥,١
العام	٩,٣	٩,٣	٨,٧	٦,٢	٩,٣	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦
الخاص	١٢,٣	١٣,٦	١٣,٨	١٣,٩	١٤,٧	١٤,٨	١٥,٠	١٥,٧	١٦,٣	١٦,٤
إجمالي المدخرات	١٩,٤	٢١,١	٢٠,٣	١٦,٥	١٩,٥	١٩,٦	٢٠,١	٢٠,٨	٢١,٢	٢١,٤
الفجوة بين المدخرات والاستثمار	-٢,٣	-١,٨	-٢,٢	-٣,٦	-٤,٥	-٣,٩	-٣,٥	-٣,٦	-٣,٧	-٣,٧

المصادر: السلطات السورية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] تشمل صندوق تثبيت الأسعار وتغطى عددا كبيرا من المؤسسات العامة.
[٢] الانخفاض الحاد فى عام ٢٠٠٥ يرجع إلى إعادة جدولة الدين السوفيتى القديم فى أوائل عام ٢٠٠٥.

الجدول ٦– الجمهورية العربية السورية: مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، ٢٠٠٦–سبتمبر ٢٠٠٩ [١]

	٢٠٠٦			٢٠٠٧			٢٠٠٨				سبتمبر ٢٠٠٩		
	كل المصارف	العامة	الخاصة	كل المصارف	العامة	الخاصة	كل المصارف	العامة	الخاصة	الإسلامية	كل المصارف	العامة	الخاصة	الإسلامية
كفاية رأس المال	...	...	...	...	...	١٦,٤	٢١,٠	٢٢,٠	٠,٢	٢٨,٨	٢٠,٨	٢٣,١	١٥,٣	١٨,٥
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	...	...	...	...	...	١٦,٤	٢١,٠	٢٢,٠	١٦,٦	٢٨,٨	٢٠,٨	٢٣,١	١٥,٣	١٨,٥
نسبة رأس المال التنظيمي الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	٧,٠	٧,٠	٦,٩	٦,٥	٦,٥	٦,٤	٦,٥	٦,٢	٦,٦	١٦,٣	٦,٥	٦,١	٧	١١,٣
نسبة رأس المال إلى الموجودات														
تركيب وجودة الموجودات														
نسبة توزيع القروض القطاعي إلى مجموع القروض														
الزراعة	١٦,٧	١٨,٠	٠,١	١٥,٧	١٧,٤	٠,١	٣,٧	٤,٣	٠,٣	٠,١	٥,٩	٧,١	٠,٢	٠,١
الصناعة والتعدين والمرافق	٨,١	٦,٨	٢٤,٩	٨,٠	٤,٠	١٦,٣	٧,٩	٤,٨	٢٤,٨	٢٥,٦	٧,٢	٤,٤	١٨,١	٣٤,٤
تجارة الجملة والمفرق	١٤,٤	١٥,٤	٢,٤	١٣,٩	١٥,٦	٤,٣	١٤,٥	١٦,٦	٢,٧	٤٥	١٦,٩	١٩,٩	٣,١	٠,٤
البناء والتشييد	٤١,٣	٤١,٤	٤٠,١	٤١,٧	٤٧,٧	٤٤,٣	٦١,٠	٦٤,٩	٤٠,٤	٣٦,٥	٥٣	٥٧	٣٤,٧	٣٥,٢
أنشطة أخرى	١٩,٥	١٨,٥	٣٢,٤	٢٠,٧	١٥,٣	٣٥,١	١٤,٢	١٠,٨	٣٢,٢	٣٣,٣	١٧,٧	١٢,٣	٤٤,٢	٢٩,٩
نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض	٤,٧	٥,٠	١,٠	٥,٣	٥,٩	١,٠	٥,١	٥,٩	١,٠	٠,٠	٥,١	٥,٩	١,٤	٢,٨
نسبة المخصصات المحددة إلى إجمالي القروض المتعثرة	٦١,٠	٦١,٣	٤١,٧	٢٣,٧	٢٢,٠	٩٢,٠	١٨,١	١٧,٠	٦٠,٤	...	١٧,٩	١٦,٦	٤٥,٢	١٤,٨
نسبة القروض المتعثرة صافية من المخصصات إلى رأس المال الأساسي	٦,٣	٦,٨	١,٥	١٤,٤	١٦,١	٠,٣	٢٥,٦	٣٣,٢	١,٧	٠,٠	٢٥	٣١,٤	٣,٦	١٠,٦
نسبة القروض الكبيرة إلى رأس المال الأساسي	٢,٩	٣,١	٠,٤	١,٣	١,٣	٠,٩	٠,٩	١,٠	٠,٦	٠,٠	٠,٩	١,٠	٠,٦	٠,٤
نسبة المخصصات المحددة إلى إجمالي القروض														
الربحية														
نسبة العائد على متوسط الموجودات	٢,٠	٢,٣	٠,٣	٢,٤	٢,٨	٠,٥	١,٨	٢,١	٠,٧	٠,١	١,٣	١,٦	٠,٥	٠,١–
نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية	١٩,٦	٢١,٢	٣,٩	٢٣,٩	٢٦,١	٧,٧	١٩,١	٢٢,٠	٩,٧	٠,٨	١٤,٧	١٧,٨	٦,٤	٠,٩–
نسبة صافي حد الفائدة إلى إجمالي الدخل	٤١,٨	٤٠,١	٨٥,٩	٧٧,٣	٧٧,٢	٧٨,٢	٦٢,٧	٦٠,٢	٨٠,٦	٥٢,٢	٨٤,١	٨٨,٦	٧٢,٢	٥٦,٢
نسبة الدخل صافيا من مدفوعات الفوائد إلى إجمالي الدخل	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٢,٨	٢١,٨	٣٧,٣	٣٩,٨	١٩,٤	٤٧,٨	١٥,٩	١١,٤	٢٧,٨	٤٣,٨
نسبة الدخل من المتاجرة والنقد الأجنبي إلى إجمالي الدخل							٣,٩–	٤,٦–	١,٠–	٢٤,٣	٩,٤	١٠,٠	٥,١	٢٧,٨
نسبة المصروفات صافية من مدفوعات الفوائد إلى إجمالي الدخل	٣٦,٤	٣٥,٣	٦٣,٧	١٨,٣	١٣,٩	٥٦,٢	٤٨,٣	٤٦,٨	٥٥,٠	٩٠,٧	٢٧,٤	١٢,٧	٦٧,٣	١٠٧,٠
نسبة المصروفات صافية من مدفوعات الفوائد إلى متوسط الموجودات	١,٨	١,٩	٠,٩	٠,٦	٠,٥	١,١	١,٨	١,٩	١,٤	١,٢	٠,٥	٠,٢	١,٣	١,٤
السيولة														
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	٥٩,٦	٥٧,٧	٧٣,٤	٤٤,١	٣٨,٩	٧٠,١	٣٥,٩	٣٣,٦	٤٥,٠	٣٨,٧	٣٥,٩	٣٣,٣	٤٢,٩	٤٨,٧
نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل	١٠٢,٢	١٠٣,٧	٩٥,٠	٥٩,٦	٥٤,١	٨٢,٦	٥٦,٢	٥٦,٠	٥٦,٠	٦٤,٤	٥٤	٥٢,٥	٥٤,٨	٨٣,١
نسبة القروض بالقطع الأجنبي إلى إجمالي القروض	١,٥	٠,٨	١٠,٢	٢,٥	١,٥	٩,٧	٣,٠	١,١	١٣,٦	٩,٧	٢,٧	٠,٩	١٠,٨	١٠,١
نسبة الودائع بالقطع الأجنبي إلى إجمالي الودائع	١٩,٣	١١,٨	٥٤,٠	٢٠,٤	١٢,٠	٤٩,٤	٢٠,٤	١٠,٨	٤٣,٣	٦٤,٥	١٦,٤	٦,٤	٤٠,١	٢٦,٧
نسبة المطلوبات بالقطع الأجنبي إلى إجمالي الموجودات	٣٧,٧	٣٥,٨	٥٠,٨	٤٣,١	٤٢,٤	٤٦,٥	٢٢,٧	١٨,١	٤٠,٢	٣٣,١	١٩,٩	١٤,٨	٣٦,١	٣١,٧
نسبة المطلوبات بالقطع الأجنبي إلى إجمالي المطلوبات	٤٢,١	٤٠,١	٥٤,٩	٤٧,٩	٤٧,٤	٥٠,٠	٢٥,٠	٢٠,٠	٤٣,٦	٣٩,١	٢١,٨	١٦,٣	٣٩,٤	٣٥,٤
نسبة الودائع إلى الموجودات	٥٧,٢	٥٣,٧	٨٠,٨	٥٧,٠	٥٢,٩	٧٧,٥	٦١,٧	٥٦,٨	٨١,٦	٦٢,٠	٦٤,٣	٥٨,٦	٨٢,٧	٧٥,٨
نسبة القروض إلى الودائع	٦١,٠	٦٩,٢	٢٣,٥	٦٢,٠	٧٠,٣	٣٣,٦	٧٢,٦	٨٤,٩	٤٠,٠	٤٩,٥	٦٨	٨١,٣	٣٨,٩	٣٩,٥
نسبة القروض بالقطع الأجنبي إلى الودائع بالقطع الأجنبي	٤,٦	٤,٨	٤,٤	٧,٦	٨,٨	٦,٦	١٠,٦	٨,٤	١٢,٦	٧,٤	١١,١	١١,٦	١٠,٥	١٤,٩
الحساسية لمخاطر السوق														
المركز المفتوح الصافي بالقطع الأجنبي (الشامل) كنسبة مئوية من رأس المال الأساسي	٢٢٥,٠	٢٤١,٣	٦٤,٨	١٣٨,١	١٤٥,٠	٨٠,٧	٥٨,٠	٦٠,٢	٥٠,٩	٥٢,٣	٧٢,٢	٧٧,٦	٥٢,١	٧١,٥

المصدر: مصرف سورية المركزي.

[١] يتعين تفسير مؤشرات السلامة المالية بحذر نتيجة استمرار وجود أوجه قصور لدى المصارف في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وممارسات التدقيق لديها، ومعايير الإبلاغ.

الجدول ٧أ– الجمهورية العربية السورية: إطار استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام، ٢٠٠٤–٢٠١٤
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	الفعلي					التوقعات						
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	
						أولا– توقعات وفق السيناريو الأساسي						الميزان الأولي المؤدي إلى استقرار الدين[١٠]
دين القطاع العام[١]	١٠٩,٨	٣٥,١	٣٤,٥	٢٨,٣	٢١,٨	٢١,٠	٢٢,٤	٢٠,٨	٢١,٧	٢٢,٩	٢٤,٣	١,٣–
منه: المحرر بالعملة الأجنبية	٧٣,٣	٢٣,٤	١٩,٢	١٤,٥	١٠,٥	١٠,٤	٩,١	٨,١	٧,٤	٦,٨	٦,٣	
التغير في دين القطاع العام	١٧,١–	٧٤,٧–	٠,٦–	٦,٢–	٦,٥–	٠,٨–	١,٤	١,٦–	٠,٩	١,١	١,٥	
التدفقات المنشئة للدين المحددة (٤+٧+١٢)	١٣,٩–	١٠,٣–	٣,٨–	١,٨–	٣,٧–	٦,٣	٢,٠	١,٢	١,٥	١,٧	١,٧	
العجز الأولي	٣,٣	٣,٣	٠,١	٣,٢	٢,٢	٤,٩	٤,٠	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٩	
الإيرادات والمنح	٢٧,٢	٢٤,٠	٢٥,٥	٢٢,٧	١٩,٤	٢١,٩	٢١,٥	٢١,٦	٢١,٦	٢١,٦	٢١,٥	
النفقات الأولية (بخلاف الفوائد)	٣٠,٦	٢٧,٣	٢٥,٦	٢٥,٨	٢١,٦	٢٦,٨	٢٥,٥	٢٤,٦	٢٤,٥	٢٤,٥	٢٤,٤	
ديناميكية الدين التلقائية[٢]	١٧,٢–	١٣,٦–	٣,٩–	٥,٠–	٥,٩–	١,٤	٢,٠–	١,٨–	١,٣–	١,١–	١,٢–	
مساهمة فروق أسعار الفائدة/النمو[٣]	١٨,٨–	١٥,٦–	٣,٤–	٤,٦–	٥,١–	١,٤	٢,٠–	١,٨–	١,٣–	١,١–	١,٢–	
منها: مساهمة سعر الفائدة الحقيقي	١١,٦–	١١,٤–	١,٩–	٣,٤–	٣,٩–	٢,٤	١,١–	٠,٤–	٠,٣–	٠,٠–	٠,١–	
منها: مساهمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٧,٢–	٤,٢–	١,٦–	١,٢–	١,٢–	٠,٩–	٠,٩–	١,١–	١,١–	١,١–	١,٢–	
مساهمة انخفاض سعر الصرف[٤]	١,٦	٢,٠	٠,٥–	٠,٣–	٠,٨–	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
التدفقات المنشئة للدين المحددة الأخرى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
عوائد الخصخصة (بالسالب)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
إثبات الالتزامات الضمنية أو الاحتمالية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
أخرى (مع التحديد، مثل إعادة رسملة المصارف)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
المتبقي، بما في ذلك التغيرات في الموجودات (٢–٣)	٣,٢–	٦٤,٤–	٣,٢	٤,٤–	٢,٨–	٧,١–	٠,٦–	٢,٨–	٠,٦–	٠,٦–	٠,٢–	
نسبة دين القطاع العام إلى الإيرادات[١]	٤٠٣,٤	١٤٦,٢	١٣٥,٦	١٢٤,٩	١١٢,٥	٩٦,١	١٠٤,٤	٩٦,٣	١٠٠,٣	١٠٥,٨	١١٣,١	
إجمالي احتياجات التمويل[٥]	٧,٢	٨,٠	٤,٨	٧,٣	٥,٦	٨,٥	٧,٦	٦,٦	٧,٠	٧,٦	٧,٨	
بمليارات الدولارات الأمريكية	١,٨	٢,٣	١,٦	٣,٠	٢,٩	٤,٥	٤,٥	٤,٤	٥,١	٦,١	٦,٨	
							المتوسط التاريخي لعشر سنوات	الانحراف المعياري لعشر سنوات				المتوسط المتوقع
أهم الافتراضات للاقتصاد الكلي والمالية العامة												
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	٦,٧	٤,٥	٥,١	٤,٣	٥,٢	٤,٠	٣,٢	٣,٣	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٥,٥
متوسط سعر الفائدة الاسمي على الدين العام (%)[٦]	٠,٨	١,٣	٣,٤	٢,٧	٢,٦	٢,٥	١,٣	١,١	٢,٢	٤,١	٤,٠	٣,١
متوسط سعر الفائدة الحقيقي (السعر الاسمي مخصوما منه التغير في مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)	١٠,١–	١١,٧–	٥,٦–	١٠,٩–	١٦,٤–	١٠,١	٥,٦–	٣,٠–	١,٣–	٠,٠	٠,١–	٢,٠–
ارتفاع سعر الصرف الاسمي (الزيادة في قيمة العملة المحلية بالدولار، %)	٢,٣–	٣,١–	٢,٣	٢,١	٧,٣	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
معدل التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)	١٠,٩	١٢,٩	٩,١	١٣,٧	١٩,٠	٧,٥–	٧,٨	٥,٢	٤,٣	٤,٠	٤,١	٥,١
نمو الإنفاق الأولي الحقيقي (مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)	١,٤	٦,٦–	١,٦–	٥,٤	١٢,٣–	٢٩,١	٠,٠	١,٦	٥,٤	٥,٤	٥,٥	٣,٦

العجز الأولي	٣,٣	٣,٣	٠,١	٣,٢	٢,٢	١,٤	١,٩	٤,٩	٤,٠	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٣,١
ألف– سيناريوهات بديلة	ثانيا– اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بالنسبة للدين العام											الميزان الأولي المؤدي إلى استقرار الدين [١٠]	
ألف– ١ المتغيرات الأساسية عند متوسطاتها التاريخية في ٢٠٠٩–٢٠١٤ [٧]	٢١,٠	١٩,٧	١٦,٢	١٥,٣	١٤,٤	١٤,١	–١,٥						
ألف ٢– لا تغير في السياسات(الميزان الأولي الثابت) في ٢٠٠٩–٢٠١٤	٢١,٠	٢٣,٣	٢٣,٥	٢٦,٣	٢٩,٢	٣٢,٣	–١,٨						
باء– اختبارات الحدود													
باء١– سعر الفائدة الحقيقي وفق السيناريو الأساسي مضافا إليه انحراف معياري واحد	٢١,٠	٢٣,٠	٢١,٩	٢٣,٣	٢٥,٠	٢٧,٠	–٠,٨						
باء٢– نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وفق السيناريو الأساسي مخصوما منه نصف انحراف معياري	٢١,٠	٢٣,١	٢٢,٥	٢٤,٨	٢٧,٧	٣١,٤	–١,٢						
باء٣– الميزان الأولي وفق السيناريو الأساسي مخصوما منه نصف انحراف معياري	٢١,٠	٢٣,٤	٢٢,٦	٢٤,٤	٢٦,٣	٢٨,٦	–١,٦						
باء٤– توليفة من باء١– إلى باء٣ باستخدام صدمات مقدارها ربع انحراف معياري	٢١,٠	٢٣,٣	٢٢,٥	٢٤,٢	٢٦,٢	٢٨,٥	–١,٠						
باء٥– انخفاض سعر الصرف الحقيقي مرة واحدة بمقدار ٣٠% في ٢٠١٠/[٩]	٢١,٠	٢٨,٢	٢٦,١	٢٦,٧	٢٧,٦	٢٨,٨	–١,٦						
باء ٦– زيادة في التدفقات المنشئة للدين الأخرى مقدارها ١٠ % من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٠	٢١,٠	٣٢,٤	٣٠,٠	٣٠,٣	٣١,٠	٣٢,٠	–١,٧						

/١ يشير إلى نطاق تغطية القطاع العام، مثل الحكومة العامة أو القطاع العام غير المالي، وكذلك إلى ما إذا كان الدين الصافي أو الإجمالي هو المستخدم.

/٢ مشتق باعتباره $[(r-p(1+g) - g + ae(1+r))/(1+g+p+gp)]$ مضروبا في نسبة الدين في الفترة السابقة، حيث r = سعر الفائدة؛ و p = معدل نمو مخفِّض إجمالي الناتج المحلي؛ و g = معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ و a = نسبة الدين المقوم بالعملة الأجنبية؛ و e = انخفاض سعر الصرف الاسمي (مقيسا بالزيادة في قيمة الدولار بالعملة المحلية).

/٣ مساهمة سعر الفائدة الحقيقي مشتقة من المقام في الحاشية/٢ على أساس $r\pi(1+g)$ ومساهمة النمو الحقيقي على أساس $-g$.

/٤ مساهمة سعر الصرف مشتقة من البسط في الحاشية /٢ على أساس $ae(1+r)$.

/٥ معرفا بأنها عجز القطاع العام مضافا إليه استهلاك دين القطاع العام متوسط الأجل وطويل الأجل، إضافة إلى الدين قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.

/٦ مشتق باعتباره مصروفات الفائدة الاسمية مقسومة على رصيد الدين في الفترة السابقة.

/٧ المتغيرات الأساسية تتضمن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، والميزان الأولي % من إجمالي الناتج المحلي.

/٨ يتضمن النص مناقشة للتغير الضمني في أهم المتغيرات الأخرى وفق هذا السيناريو.

/٩ يعرَّف انخفاض قيمة العملة الحقيقي بأنه الانخفاض الاسمي (مقيسا بالانخفاض % في قيمة الدولار بالعملة المحلية) مخصوما منه التضخم المحلي (استنادا إلى مخفض إجمالي الناتج المحلي).

/١٠ بافتراض أن المتغيرات الأساسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي وغيرها من التدفقات المنشئة للدين المحددة الأخرى) تظل كما كانت في سنة التوقعات الأخيرة.

الجدول ٧ ب– الجمهورية العربية السورية: إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي، ٢٠٠٤–٢٠١٤
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكَر خلاف ذلك)

		الفعلي					التوقعات						
		٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	الحساب الجاري بخلاف الفوائد المؤدي إلى استقرار الدين[٦]
							أولا– توقعات وفق السيناريو الأساسي						
١	الدين الخارجي	٧٣,٣	٢٣,٤	١٩,٢	١٤,٥	١٠,٥	١٠,٤	٩,١	٨,١	٧,٤	٦,٨	٦,٣	٤,٣–
٢	التغير في الدين الخارجي	٨,٠–	٤٩,٩–	٤,٢–	٤,٧–	٤,٠–	٠,١–	١,٣–	١,٠–	٠,٧–	٠,٦–	٠,٥–	٠,٠
٣	التدفقات المنشئة للدين الخارجي المحددة (٤+٨+٩)	١٠,٥–	٩,٦–	٤,٢–	٤,٠–	٣,١–	٢,٠	٠,٤–	٠,٤–	٠,٩–	١,١–	١,٠–	٠,٠
٤	العجز في الحساب الجاري، باستثناء مدفوعات الفائدة	٠,٦–	١,٥	١,٢	١,٧	٣,١	٤,٠	٣,٥	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,٣	٤,٣
٥	العجز في ميزان السلع والخدمات	٢,٦	٣,٨	٤,٣	٥,٣	٤,٧	٤,٦	٤,٥	٤,٠	٣,٩	٤,١	١٣,١	
٦	الصادرات	٣٩,١	٤١,٧	٣٩,١	٣٨,٣	٣٥,٤	٣١,٨	٣١,٠	٣٠,٩	٣١,١	٣١,٤	٣١,٨	
٧	الواردات	٤١,٧	٤٥,٥	٤٣,٥	٤٣,٦	٤٠,١	٣٦,٤	٣٥,٦	٣٤,٩	٣٥,٠	٣٥,٥	٤٤,٩	
٨	صافي تدفقات رأس المال الداخلة غير المنشئة للدين (بالسالب)	١,١–	٢,٧–	٢,٦–	٢,٨–	٣,٠–	٢,٩–	٣,١–	٣,١–	٣,٧–	٤,١–	٤,٠–	٤,٠–
٩	ديناميكية الدين التلقائية[١]	٨,٨–	٨,٤–	٢,٨–	٢,٨–	٣,٢–	٠,٩	٠,٨–	٠,٥–	٠,٤–	٠,٣–	٠,٣–	٠,٢–
١٠	مساهمة سعر الفائدة الاسمي	٢,٢	٠,٨	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣
١١	مساهمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٤,٧–	٢,٩–	١,٠–	٠,٧–	٠,٦–	٠,٤–	٠,٥–	٠,٤–	٠,٤–	٠,٤–	٠,٣–	٠,٣–
١٢	مساهمة تغيرات الأسعار وسعر الصرف[٢]	٦,٣–	٦,٣–	٢,٤–	٢,٧–	٣,٢–	٠,٨	٠,٨	٠,٥–	٠,٣–	٠,٣–	٠,٣–	٠,٢–
١٣	المتبقي، بما في ذلك التغيرات في إجمالي الموجودات الأجنبية (٢–٣)	٢,٥	٤٠,٣–	٠,٠	٠,٧–	٠,٩–	٢,١–	٠,٩–	٠,٥–	٠,١	٠,٥	٠,٥	٠,٠
	نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات(%)	١٨٧,٥	٥٦,١	٤٩,٠	٣٧,٩	٢٩,٧	٣٢,٧	٢٩,٣	٢٦,٣	٢٣,٧	٢١,٦	١٩,٧	
	إجمالي احتياجات التمويل الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية) [٣]	٢,٣	١,٩	٢,١	٢,٨	٤,١	٤,٥	٤,٦	٤,٨	٥,٣	٥,٩	٦,٤	
	% من إجمالي الناتج المحلي	٩,٢	٦,٨	٦,١	٦,٨	٧,٥	٨,٦	٧,٨	٧,٣	٧,٢	٧,٣	٧,٣	
							الانحراف المعياري لعشر سنوات	المتوسط التاريخي لعشر سنوات					المتوسط المتوقع
	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	٦,٧	٤,٥	٥,١	٤,٣	٥,٢	٤,٠	٥,٠	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٥
	ارتفاع سعر الصرف (قيمة العملة المحلية بالدولار،التغير%)	٢,٣–	٣,١–	٢,٣	٢,١	٧,٣	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	مُخفض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي (التغير%)	٨,٤	٩,٤	١١,٦	١٦,١	٢٧,٧	٧,٣–	٧,٨	٥,٢	٤,٣	٤,٠	٤,١	٥,١
	سعر الفائدة الخارجي الاسمي (%)	٣,١	١,٢	٣,٤	٣,٣	٤,٤	٤,٦	٤,٩	٥,١	٥,٢	٥,٤	٥,٦	٥,٢

نمو الصادرات(بالدولار الأمريكي،%)	٣٣,٧	٢١,٩	١٠,١	١٨,٥	٢٤,١	١٥,٦	١٢,٦	−١٣,٥	١٠,٦	١٠,٣	١٠,٩	١١,٠	١١,٤	١٠,٨
نمو الواردات (بالدولار الأمريكي،%)	٢٤,٠	٢٤,٧	١٢,١	٢١,٥	٢٣,٥	١٦,٦	٨,٤	−١٢,٦	١٠,٧	٨,٩	١٠,٤	١١,٤	٣٩,٢	١٦,١
ميزان الحساب الجاري، باستثناء مدفوعات الفائدة	٠,٦	−١,٥	−١,٢	−١,٧	−٣,١	٢,١	٥,٦	−٤,٠	−٣,٥	−٣,١	−٣,٢	−٣,٣	−٣,٣	−٣,٣
صافي تدفقات رأس المال الداخلة غير المنشئة للدين	١,١	٢,٧	٢,٦	٢,٨	٣,٠	١,٧	١,٠	٢,٩	٣,١	٣,١	٣,٧	٤,١	٤,٠	٣,٦
ألف− سيناريوهات بديلة	ثانيا− اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بالنسبة للدين العام													الحساب الجاري بخلاف الفوائد المؤدي إلى استقرار الدين/٦
ألف− ١ المتغيرات الأساسية عند متوسطاتها التاريخية في ٢٠٠٩−٢٠١٤ [٧]								١٠,٤	٤,٧	٠,٠	−٣,٧	−٦,٨	−٩,٦	−٠,٨
باء− اختبارات الحدود														
باء١− سعر الفائدة الاسمي وفق السيناريو الأساسي مضافا إليه انحراف معياري واحد								١٠,٤	٩,١	٨,٢	٧,٥	٦,٩	٦,٥	−٤,٢
باء٢− نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وفق السيناريو الأساسي مخصوما منه نصف انحراف معياري								١٠,٤	٩,٢	٨,٢	٧,٤	٦,٧	٦,٠	−٤,٥
باء٣− ميزان الحساب الجاري بخلاف مدفوعات الفائدة وفق السيناريو الأساسي مخصوما منه نصف انحراف معياري								١٠,٤	١١,٩	١٣,٦	١٥,٤	١٧,٣	١٩,٢	−٤,٨
باء٤− توليفة من باء١− إلى باء٣ باستخدام صدمات مقدارها ربع انحراف معياري								١٠,٤	١٠,٦	١١,٠	١١,٥	١٢,٢	١٢,٨	−٤,٦
باء٥− انخفاض سعر الصرف الحقيقي مرة واحدة بمقدار ٣٠% في ٢٠١٠ [٩]								١٠,٤	١٢,٢	٨,٩	٥,٩	٣,٢	٠,٧	−٦,٥

/١ مشتق باعتباره $[r - g - \rho(1+g) + ea\ (1+r)]/(1+g+r+gr)$ مضروبا في رصيد الدين في الفترة السابقة، حيث r = سعر الفائدة الفعلي الاسمي على الدين الخارجي؛ و r = التغير في المخفِّض المحلي لإجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي، وg = معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وe= ارتفاع سعر الصرف الاسمي (التغير في قيمة العملة المحلية بالدولار الأمريكي)، و a= نسبة الدين المقوم بالعملة المحلية في مجموع الدين الخارجي.

/٢ تعرف مساهمة تغيرات الأسعار وسعر الصرف بأنها $[-r(1+g) + ea\ (1+r)]/(1+g+r+gr)$، مضروبا في رصيد الدين في الفترة السابقة، وتزداد r مع ارتفاع سعر العملة المحلية (e >0) وتصاعد معدل التضخم (على أساس مخفِّض إجمالي الناتج المحلي).

/٣ يعرَّف بأنه عجز الحساب الجاري مضافا إليه استهلاك الدين متوسط وطويل الأجل، زائد الدين قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.

/٤ المتغيرات الأساسية تتضمن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الاسمي، ونمو مخفِّض الدولار، وكلا من الحساب الجاري عدا الفائدة والتدفقات غير المنشئة للدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

/٥ ترد في متن التقرير مناقشة للتغير الضمني في المتغيرات الأساسية الأخرى في ظل هذا السيناريو.

/٦ ميزان الحساب الجاري الثابت على المدى الطويل الذي يؤدي إلى استقرار نسبة الدين مع افتراض أن المتغيرات الأساسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي ونمو مخفض الدولار والتدفقات الداخلة غير المنشئة للدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) تظل كما كانت في سنة التوقعات الأخيرة.

صندوق النقد الدولي

الجمهورية العربية السورية

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة
لعام ٢٠٠٩ – مرفق المعلومات

SYRIAN ARAB REPUBLIC
Staff Report for the 2009Article IV Consultation—Informational Annex

إعداد إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

١٢ فبراير ٢٠١٠

المحتويات الصفحة

المرفقات
أولا – العلاقات مع الصندوق ٢
ثانيا – العلاقات مع مجموعة البنك الدولي ٧
ثالثا – قضايا إحصائية ٩

المرفق الأول – الجمهورية العربية السورية: العلاقات مع الصندوق

(حسب الوضع في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩)

أولا – حالة العضوية: انضمت إلى عضوية الصندوق في ١٠ إبريل ١٩٤٧، وتطبق الأحكام الانتقالية المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من اتفاقية تأسيسه

ثانيا – حساب الموارد العامة:	**بملايين حقوق السحب الخاصة**	**% من الحصة**
الحصص[١]	٢٩٣,٠٠	١٠٠,٠٠
حيازات الصندوق من العملة	٢٩٣,٦٠	١٠٠,٠٠
وضع الاحتياطي في الصندوق	٠,٠١	٠,٠٠

ثالثا – إدارة حقوق السحب الخاصة:	**بملايين حقوق السحب الخاصة**	**% من المخصصات**
صافي المخصصات التراكمية	٢٧٩,١٨	١٠٠,٠٠
الحيازات	٢٧٩,١٩	١٠٠,٠٠

رابعا – عمليات الشراء والقروض القائمة: لا يوجد

خامسا – الترتيبات المالية: لا يوجد

سادسا – الالتزامات المتوقعة تجاه الصندوق: (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام الحالي لموارد الصندوق والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة):

[١] بموجب المراجعة العامة الحادية عشرة.

	قيد الإعداد				
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الرسوم/الفوائد	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢
المجموع	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢

سابعا – ترتيب سعر الصرف:

يصدر مصرف سورية المركزي يوميا أسعار شراء وبيع القطع الأجنبي لليرة السورية مقابل العملات الرئيسية. وكان سعر الصرف الرسمي للموازنة، المطبق على كل معاملات القطاع العام، مربوطا بالدولار الأمريكي حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٦. ومنذ إلغاء سعر "الموازنة" الرسمي في الأول من يناير ٢٠٠٧ وتوحيده مع سعر صرف القطاع الخاص، يوجه المصرف المركزي قيمة العملة مقابل الدولار الأمريكي ضمن نطاق تداول ضيق. وقد حولت الحكومة العملة المرجعية من الدولار الأمريكي إلى وحدة حقوق السحب الخاصة في أغسطس ٢٠٠٧. ويصنَّف ترتيب سعر الصرف *الواقعي* كربط بسلة عملات.

ثامنا– مشاورات المادة الرابعة

تُعقد مشاورات المادة الرابعة مع سورية على أساس دورة زمنية سنوية. وقد عُقدت آخر هذه المشاورات في نوفمبر ٢٠٠٨ واستكملها المجلس التنفيذي في ٧ يناير ٢٠٠٨ (الوثيقة SM/08/358).

تاسعا – قيود المادتين الرابعة عشرة والثامنة

لا تزال سورية تحتفظ بالقيود على المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية وفقا لنص المادة الرابعة عشرة، بما في ذلك تخصيص القطع الأجنبي إداريا. وتحتفظ سورية أيضا بتدابير صرف تخضع لموافقة الصندوق بمقتضى المادة الثامنة من اتفاقية تأسيسه وهي: (١) حظر شراء أي أطراف تنتمي إلى القطاع الخاص نقدا أجنبيا من الجهاز المصرفي لبعض أنواع المعاملات الدولية الجارية، (٢) تعدد ممارسات العملة نتيجة لفروق تزيد على ٢% بين سعر الصرف الرسمي وأسعار الصرف السوقية المعترف بها رسميا، (٣) اشتراط إيداع تأمين مسبق بدون فوائد على الاستيراد بما يعادل ٧٥–١٠٠% بالنسبة لواردات

القطاع العام، (٤) قيد على سعر الصرف ناشئ عن صافي الدين الخاضع لترتيبات الدفع الثنائية غير العاملة مع جمهورية إيران الإسلامية وسري لانكا.

وقد اعتمد المجلس التنفيذي في اجتماعه بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ القرار رقم ١٤٥٢٠ (١/١٠):

١- يتخذ الصندوق هذا القرار ختاما لمشاورات المادة الرابعة عشرة لعام ٢٠٠٩ مع الجمهورية العربية السورية.

٢- تواصل الجمهورية العربية السورية الاحتفاظ بقيود على المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية، بما في ذلك تخصيص القطع الأجنبي إداريا، وفقا للأحكام الانتقالية المنصوص عليها في القسم الثاني من المادة الرابعة عشرة، على النحو الوارد وصفه في الوثيقة EBD/09/91, Rev. 1. فضلا على ذلك، تحتفظ الجمهورية العربية السورية بثلاثة قيود على الصرف ونظام لأسعار الصرف المتعددة يخضع لموافقة الصندوق بموجب نص القسم الثاني (أ) والقسم الثالث من المادة الثامنة على النحو الوارد وصفه في الوثيقة EBD/09/91, Rev. 1. ويحث الصندوق الجمهورية العربية السورية على إلغاء التدابير المحتفظ بها بموجب المادة الرابعة عشرة بمجرد أن يسمح بذلك وضع ميزان مدفوعاتها، وإلغاء القيود على الصرف ونظام أسعار الصرف المتعددة التي تخضع لموافقة الصندوق بموجب المادة الثامنة في أقرب وقت ممكن (EBD/09/91, 12/22/09) (EBD/09/91, Rev. 1, 12/23/09) .

عاشرا- المساعدة الفنية

الإدارة	الموضوع	التاريخ
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC)	إصلاح التدقيق الداخلي	جار
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط	ميزان المدفوعات	جار
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط	الرقابة المصرفية	جار
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط	تكامل الموازنة	فبراير ٢٠٠٩
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	تطوير سوق سندات الدين	إبريل ٢٠٠٩
إدارة شؤون المالية العامة	الإدارة الضريبية	يوليو ٢٠٠٨
إدارة الإحصاءات	الإحصاءات متعددة القطاعات (الحسابات القومية والإحصاءات المالية والنقدية وميزان المدفوعات)	ديسمبر ٢٠٠٧
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	التخطيط الاستراتيجي في مصرف سورية المركزي وقانون المصرف المركزي الجديد	نوفمبر ٢٠٠٦
إدارة شؤون المالية العامة	الإدارة المالية العامة	فبراير ٢٠٠٦
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط	إدارة الإيرادات	جار
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	جار
إدارة النظم النقدية والمالية	مستشارون في مهام طويلة الأجل للمساعدة في مجال محاسبة المصرف المركزي، وإدارة الاحتياطيات، وقضايا السياسة النقدية	جار
إدارة النظم النقدية والمالية	تطوير سوق القطع الأجنبي، والتوحيد ونظام الصرف	يناير ٢٠٠٦
إدارة الشؤون القانونية / إدارة النظم النقدية والمالية	تدريب حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إطار التواصل الخارجي	ديسمبر ٢٠٠٥
إدارة النظم النقدية والمالية	مستشار في مهمة طويلة الأجل للمساعدة في مجال سوق الأوراق المالية	سبتمبر ٢٠٠٥

إدارة النظم النقدية والمالية	مركزية الاحتياطيات الأجنبية الرسمية وما يقترن بها من قضايا محاسبية وقضايا إدارة الاحتياطيات والدين العام	سبتمبر ٢٠٠٥
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط	الحسابات القومية	جار
	التنظيم والرقابة المصرفيين	جار
إدارة النظم النقدية والمالية	إعادة تنظيم هيكل مصرف سورية المركزي	مايو ٢٠٠٥
إدارة شؤون المالية العامة	إدارة الإيرادات	مارس ٢٠٠٥
إدارة الشؤون القانونية / إدارة النظم النقدية و المالية	الصياغة القانونية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	فبراير/مارس ٢٠٠٥
إدارة الإحصاءات	الإحصاءات متعددة القطاعات (الحسابات القومية والإحصاءات المالية والنقدية وميزان المدفوعات)	يونيو ٢٠٠٤
إدارة شؤون المالية العامة	ضريبة القيمة المضافة	يوليو ٢٠٠٤
إدارة شؤون النقد والصرف	مستشاران في مهمة طويلة الأجل في مجال التنظيم والرقابة المصرفيين	٢٠٠٢-٢٠٠٤

المرفق الثاني – العلاقات بين الجمهورية العربية السورية ومجموعة البنك الدولي[٢]
(نهاية يناير ٢٠١٠)

انضمت سورية إلى البنك الدولي في عام ١٩٤٧. ووافقت المؤسسة الدولية للتنمية "أيدا" في الفترة بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٤ على أربعة ائتمانات لسورية بلغت قيمتها الإجمالية ٤٨,٦ مليون دولار أمريكي. وعقب خروج سورية من مرحلة الأهلية للاستفادة من موارد "أيدا" في عام ١٩٧٤، وافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير على ١٥ قرضا لسورية خلال الفترة من ١٩٧٤–١٩٨٦. وتوقفت سورية في عام ١٩٨٦ عن سداد مدفوعات خدمة الدين إلى البنك الدولي، الأمر الذي أدى إلى تعليق الدفعات المنصرفة من البنك الدولي. وعقب عدة جولات من المفاوضات مع البنك الدولي، قامت سورية بحلول الأول من يوليو ٢٠٠٢ بتسوية كل مدفوعات خدمات الديون غير المُسددة لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، الأمر الذي أعاد تأهيلها لصرف موارد.

ولا توجد في الوقت الحالي استراتيجية مساعدة قُطْرية من البنك الدولي لسورية. وكان الإطار الذي يقدم البنك من خلاله برنامج تقديم الخدمات الاستشارية والتحليلية قد تحدد في مذكرة تفاهم تغطي الفترة من ٢٠٠٥–٢٠٠٧. وقد أتاحت هذه المذكرة للبنك دعم الإصلاحات في مجالات النمو والتحول الاقتصادي، بالتوازي مع التنمية البشرية والحماية الاجتماعية. واشتملت أنشطة البنك من بين أمور أخرى على: (١) تقديم المشورة بشأن إعادة هيكلة المصارف العامة وإنشاء سوق للأوراق المالية الحكومية، (٢) دعم الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي والمقدمة في معرِض مراجعة قانون الاستثمار الذي اعتُمد مؤخرا، (٣) العمل التحليلي المعني بالدعم على الطاقة وإسداء المشورة بشأن إعداد مشروع القانون المالي الأساسي وتحسين الإدارة المالية العامة.

وتشمل المساعدة التي يقدمها البنك حاليا لسورية برنامجا لتقديم المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية لدعم النمو والتحول الاقتصادي، بما في ذلك المشورة بشأن سياسات تطوير القطاع الخاص، وكذلك التنمية البشرية والحماية الاجتماعية والبيئة القابلة للاستمرار. وتغطي الأنشطة المجالات التالية:

---

[٢] إن عمل بعثة المساعدة الفنية الموفدة من البنك الدولي، التي تركز على قضايا التجارة والمالية العامة وتطوير مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في سورية، سوف يتداخل مع عمل بعثة الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٨ مما ييسر التنسيق بين البنك الدولي والصندوق.

- *دعم النمو والتحول الاقتصادي*: إصلاح السياسة التجارية، وسياسات الإنفاق العامة، ومصادر النمو غير النفطي (المذكرة الاقتصادية القُطْرية)، وتطوير القطاع الخاص وبيئة العمل، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإصلاح الحوكمة والإدارة المالية العامة، والقدرات الإحصائية.
- *التنمية البشرية والحماية الاجتماعية*: سوق العمل وتوظيف العمالة، وتعزيز صنع السياسات والقدرات التنفيذية في مجال الحماية الاجتماعية، وخيارات الإصلاح للتأمين الاجتماعي، واستراتيجية قطاع التعليم، ودعم الاستعدادات لمكافحة أنفلونزا الطيور.
- *التنمية القابلة للاستمرار*: استراتيجية قطاع الكهرباء، وإصلاح قطاع الزراعة والري، والمساعدة الفنية في قطاع النقل.

وتضطلع مؤسسة التمويل الدولية بدور نشط في سورية منذ عام ١٩٩٩ حين وافق المجلس على أول استثمار للمؤسسة في سورية – والذي تمثل في مشاركتها بحصة ملكية قيمتها مليون دولار أمريكي في مصنع لنظم الري بالتنقيط. وأسهمت المؤسسة منذ ذلك الحين في مشروعين استثماريين آخرين تضمنا المشاركة بحصة ملكية في أول مصرف خاص في سورية وتقديم قرض لإحدى شركات الكيماويات. ويبلغ مجموع حافظة المؤسسة الاستثمارية الكلية في سورية ٢٠,٢ مليون دولار أمريكي. وقامت المؤسسة أيضا بتقديم مساعدات فنية تضمنت دراسات لمختلف جوانب القطاع المالي.

المرفق الثالث – الجمهورية العربية السورية: قضايا إحصائية

١- تشوب عملية توفير البيانات أوجه قصور خطيرة تعرقل العمل الرقابي بصورة كبيرة. وقد حال ضعف البنية التحتية الإحصائية دون مواكبة وتيرة الإصلاحات الهيكلية المتسارعة، وزاد من هذا التحدي الصعوبات الكامنة في تسجيل تدفقات الأشخاص والبضائع والنقود من وإلى العراق. وتشكل هذه الظروف قيودا تعوق عمل الخبراء عند تقييمهم للتطورات والسياسات الاقتصادية. وقد أعربت السلطات في سياق بعثات مشاورات المادة الرابعة عن عزمها تحسين النظام الإحصائي. وبدأت سورية، بمساعدة بعثة الإحصاءات متعددة القطاعات لعام ٢٠٠٧، المشاركة في النظام العام لنشر البيانات في ديسمبر ٢٠٠٧، وخططها لتحسين النظام الإحصائي منشورة الآن على اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات.

ألف – إحصاءات القطاع الحقيقي

٢- يتم إبلاغ الحسابات القومية السنوية حسب بيانات الإنفاق ليجري نشرها في *تقرير "الإحصاءات المالية الدولية"* بفترة تأخير تناهز عامين. كذلك، لا تزال هناك مواطن ضعف كبيرة في البيانات المصدرية والأساليب الإحصائية المتبعة في إعداد إحصاءات الحسابات القومية.

٣- وأوفدت إدارة الإحصاءات إلى سورية مستشارا إحصائيا مقيما منذ يوليو ٢٠٠٨ لمساعدة السلطات على تنفيذ توصيات بعثة الإحصاءات متعددة القطاعات التي سبق إيفادها في ديسمبر ٢٠٠٧ في مجال الحسابات القومية. وخلال العامين الماضيين قدم مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط مساعدة فنية لتحسين مصادر البيانات وطرق إعداد إحصاءات الحسابات القومية على نحو يتسق مع *نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣*. ويجري أيضا تقديم إرشادات لاستخدام البيانات القائمة لتحسين تقديرات إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة ومعالجة الدعم الضمني المقدم لبعض المؤسسات العامة بصورة سليمة في الحسابات القومية. وقد أحرز المكتب المركزي للإحصاء تقدما مطردا في تنفيذ التوصيات التي انتهت إليها بعثات المساعدة الفنية. وكانت مسوح اقتصادية قد أجريت لشركات القطاع الخاص للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وكان الغرض الأساسي منها أن تكون مصدرا رئيسيا للبيانات من أجل تحسين إحصاءات الحسابات القومية على نحو يتسق مع *نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣*؛ غير أنه حتى الآن لم تتم معالجة نتائجها أو إقرارها تماما.

باء – إحصاءات مالية الحكومة

٤- تشوب إحصاءات مالية الحكومة أوجه قصور كبيرة في التعاريف والتغطية والتصنيف والمنهجية والدقة والموثوقية والحداثة، مما يسبب قدرا بالغا من عدم الاتساق مع الإحصاءات النقدية وإحصاءات ميزان المدفوعات. ولا يتم تقديم الإحصاءات المالية العامة للنشر في *تقرير "الإحصاءات المالية الدولية"*. وقد خلصت بعثة الإحصاءات متعددة القطاعات الموفدة في يونيو ٢٠٠٤ إلى تأثر عملية إعداد الإحصاءات تأثرا سلبيا بأعباء الترتيبات المؤسسية وعدم كفاية الموارد وعدم تسوية المشكلات المنهجية. والمنهجية المستخدمة في إعداد الإحصاءات لا تتبع *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١* أو *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦*. وفي حين تتوافر بيانات الموازنة بعد فترات تأخير طويلة للغاية (عامان بالنسبة لحسابات الموازنة الختامية)، فإن بيانات التمويل غير متوافرة. ولا يتم نشر بيانات إحصاءات مالية الحكومة، كما أن هناك مصاعب في إتاحة مصادر البيانات الأساسية حتى للمعنيين بإعداد إحصاءات مالية الحكومة في وزارة المالية، مثل تقسيم خدمة الدين إلى فوائد واستهلاك. ويسهم ذلك في تباين إحصاءات التمويل الخارجي كما هي مبلغة في الموازنة عن إحصاءات ميزان المدفوعات.

٥- ويتمثل أكبر أوجه التفاوت في هذه الإحصاءات، وأكثرها استمرارا وتقلبا، في التفاوت بين بيانات متطلبات تمويل الموازنة كما تبلغها وزارة المالية، وبيانات التمويل الحكومي كما يبلغها مصرف سورية المركزي. ويرجع هذا التفاوت بالدرجة الأولى إلى عدم قيام وزارة المالية ومصرف سورية المركزي بتغطية القطاع الحكومي تغطية مشتركة يتم تحديثها دوريا، وسوء تصنيف النفقات الاستثمارية للمؤسسات العامة، وكذلك قضايا التوقيت والتقييم.

٦- وهناك أوجه تفاوت أخرى بين حسابات المالية العامة والحسابات النقدية تعزى إلى عدم التزام مصرف سورية المركزي الطرق التقليدية في معالجته لبعض المعاملات مع الحكومة، مثل الصعود الموازي للودائع الحكومية والمطالبات على الحكومة في الميزانية العمومية للمصرف، وهو ما يرجع على الأرجح إلى اعتبار السحوبات الحكومية ائتمانا وعدم تصفيتها قط مقابل الودائع، ومعالجة الأرباح المحولة إلى الحكومة باعتبارها مطالبة دائمة على الحكومة.

٧- ولمعالجة القضايا المنهجية، وضعت البعثة متعددة القطاعات الموفدة في يونيو ٢٠٠٤ جدول وصل تمهيدي تتطابق فيه رموز البيانات المصدرية في الموازنة مع رموز التصنيف المستخدمة في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١*، وعقدت حلقة نقاش لتوضيح مختلف جوانب منهجية *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١* للمسؤولين في وزارة المالية. ولمساعدة مديرية التخطيط والإحصاء على تنفيذ برنامج تقسيم قطاعي سليم، قدمت البعثة جدولا مؤسسيا محدثا يوضح التغطية الراهنة لمؤسسات الحكومة والقطاع العام – أدرجت فيه النفقات الاستثمارية للمؤسسات العامة ضمن النفقات الرأسمالية للحكومة – لكي يتم توزيعه على كافة الهيئات المعنية. كما قامت البعثة بصياغة خطة عمل تفصيلية تركزت حول تقديم قدر كاف من الموارد والتدريب لمديرية التخطيط والإحصاء لمساعدتها على أداء مهامها. وتدعو خطة العمل إلى إطلاع المديرية على البيانات المصدرية الأساسية اللازمة لإعداد بيانات إحصاءات مالية الحكومة سنويا – على أساس نقدي في بادئ الأمر – وفق *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١*، وإلى استئناف إبلاغ البيانات لإدارة الإحصاءات بالصندوق من أجل نشرها في *الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة* و*تقرير "الإحصاءات المالية الدولية"*، مع تحسين إبلاغ البيانات، من حيث التغطية والتصنيف، إلى إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالصندوق. وأوصت البعثة أيضا بتحسين حداثة البيانات السنوية، بما في ذلك بيانات التمويل، وببدء إعداد البيانات دون سنوية.

جيم – الإحصاءات النقدية والمالية

٨- تشوب الإحصاءات النقدية أوجه قصور كبيرة تعوق قدرة خبراء الصندوق على إجراء تحليلات هادفة للتطورات النقدية. ويتم إبلاغ الإحصاءات النقدية الشهرية لنشرها في *تقرير "الإحصاءات المالية الدولية"* بفترة تأخير تقارب عشرة أشهر، وهو ما يقصر عن ممارسات النشر الموصى بها في إطار النظام العام لنشر البيانات والتي تحدد فترة التأخير بثلاثة شهور. وقد تم إحراز تقدم في معالجة بعض القضايا التي حددتها بعثة الإحصاءات متعددة القطاعات الموفدة في يونيو ٢٠٠٤، وهي على وجه التحديد إدراج المصارف الخاصة ومصرف التوفير والمصارف/فروع المصارف العاملة في المناطق الحرة ضمن المسح النقدي. ورغم توافق نسق الإحصاءات النقدية في معظمه مع هيكل المسوح القطاعية التي يوصي بها *دليل الإحصاءات النقدية والمالية*، فهناك أوجه قصور في البيانات المصدرية تنشأ عن عوامل من بينها: (١) استخدام أسعار صرف مختلفة في مصرف سورية المركزي والمصارف الأخرى لتقييم مراكز القطع الأجنبي لديها؛ (٢) عدم تقييم المراكز المالية بأسعار السوق أو بمكافئات أسعار السوق؛ (٣) وجود تشوهات في قياس

المراكز الإجمالية نتيجة استخدام بعض الإجراءات المحاسبية لإمساك حسابات القطاع العام؛ (٤) وجود اختلافات في التغطية المؤسسية للقطاع العام بين الإحصاءات النقدية وإحصاءات مالية الحكومة.

٩- وقد عملت إحدى بعثات المساعدة الفنية خلال الفترة نوفمبر – ديسمبر ٢٠٠٨ مع السلطات من أجل تطوير إبلاغ البيانات باستخدام استمارات الإبلاغ الموحدة، والتي تعكس مبادئ إعداد البيانات الموصى بها في *دليل الإحصاءات النقدية والمالية*. وكان عمل البعثة يقوم على أساس بيانات تفصيلية قدمتها السلطات مؤخرا.

دال – إحصاءات القطاع الخارجي

١٠- يقوم مصرف سورية المركزي بإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات بصفة مؤقتة. أما بيانات التجارة فتقوم بإعدادها إدارة الجمارك شهريا ويقوم المكتب المركزي للإحصاء بإبلاغها على أساس ربع سنوي بوحدات العملة المحلية وبفترة تأخير ستة شهور. وتُعرَض بيانات ميزان المدفوعات في النسق الموصى به في *دليل ميزان المدفوعات – الطبعة الخامسة (BPM5)*، غير أن طريقة إعدادها لا تتسق بالكامل مع منهجية الطبعة الخامسة من *الدليل*.

١١- وفي فبراير ٢٠٠٦، قامت بعثة تقييمية من إدارة الإحصاءات بالصندوق بتقييم حالة برنامج العمل كأساس لوضع برنامج للمساعدة الفنية في مجال إحصاءات القطاع الخارجي تحت إشراف مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. وفي ديسمبر ٢٠٠٧، أوفدت إدارة الإحصاءات بعثة للإحصاءات متعددة القطاعات بالتعاون مع المركز تلتها بعثات متابعة من المركز في شهري يناير ويوليو ٢٠٠٨.

١٢- وفي سبتمبر ٢٠٠٨، قامت بعثة من إدارة الإحصاءات بزيارة تفقدية تابعت خلالها العمل بتوصيات البعثة متعددة القطاعات الموفدة عام ٢٠٠٧ كما تابعت ما تم إنجازه في برنامج العمل الذي يشرف عليه مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وناقشت عملية إبلاغ ونشر البيانات حول السيولة الدولية *لتقرير "الإحصاءات المالية الدولية"*، حيث كانت هذه مسألة قائمة لأكثر من ثلاث سنوات.

١٣- وفيما يتعلق بميزان المدفوعات، خلصت البعثة إلى أن مصرف سورية المركزي أحرز تقدما في تحسين الإحصاءات المصدرية من خلال المسوح ونظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، وذلك

باعتماد التصنيفات المناسبة، وتحسين الاتساق مع مجموعات البيانات الأخرى. ويتضمن تصميم الهيكل التنظيمي الجديد لمصرف سورية المركزي قسما لميزان المدفوعات يعمل به خمسة موظفين (وفي الوقت الحالي هناك موظفان مكلفان بالعمل على ميزان المدفوعات غير أن هناك خطط موضوعة لاستكمال عدد الموظفين في القسم).

١٤- وفي أكتوبر ٢٠٠٨، أوفدت إدارة الإحصاءات بعثة معنية بإحصاءات ميزان المدفوعات لتقديم المشورة بشأن الاحتياطيات الدولية وبيانات التجارة ومعالجة بيانات المهاجرين العراقيين قدر الإمكان. وتم تعديل البيانات لعام ٢٠٠٧ متى كان ذلك ضروريا وساعدت البعثة موظفي مصرف سورية المركزي على إعداد بيانات ميزان المدفوعات عن الفترة يناير- يوليو ٢٠٠٨ على نسق *دليل ميزان المدفوعات – الطبعة الخامسة*.

١٥- ورغم ما تحقق من تقدم مؤخرا، يتعين بذل المزيد من الجهود لتحسين دقة بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لتلبية الاحتياجات إلى البيانات لأغراض الرقابة، ويتعين على وجه الخصوص (١) مواصلة **مبادرات جمع البيانات** (نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية والمسوح) التي وضعت من أجل تقوية مصادر البيانات، وضمان تغطية المناطق الحرة، (٢) تحسين التغطية الناقصة لبيانات **الواردات**، (٣) مراجعة نطاق **التحويلات**، بما في ذلك معالجة التدفقات الواردة المرتبطة بالمهاجرين العراقيين، (٤) مراجعة تغطية **الاحتياطيات**، (٥) تحسين تغطية **بيانات الحسابات المالية للقطاع الخاص** (المصرفية وغير المصرفية).

١٦- وأحرزت السلطات بعض التقدم في إعداد إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. واعتمدت إدارة الجمارك النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) نظاما تشغيليا وتعكف حاليا على تنفيذه وتم تشكيل لجنة إحصائية تُعنى بإحصاءات التجارة الخارجية للمساعدة في منهجية التجارة. غير أنه لا تزال هناك مواطن ضعف كبيرة في البيانات المصدرية والأساليب الإحصائية لإحصاءات التجارة الخارجية.

الجمهورية العربية السورية: جدول المؤشرات المتعارف عليها اللازمة لأغراض الرقابة

(حسب الوضع في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩)

	تاريخ آخر مشاهدة	تاريخ تلقيها	معدل تواتر البيانات	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر النشر
أسعار الصرف	٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	يومي	يومي	يومي
أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية[١]	سبتمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠٠٩	شهري	ربع سنوي	شهري
الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية	سبتمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠٠٩	شهري	ربع سنوي	شهري
النقود بمعناها الواسع	سبتمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠٠٩	شهري	ربع سنوي	شهري
الميزانية العمومية للمصرف المركزي	سبتمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠٠٩	شهري	ربع سنوي	شهري
الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي	سبتمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠٠٩	شهري	ربع سنوي	شهري
أسعار الفائدة[٢]	سبتمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠٠٩	شهري	ربع سنوي	شهري
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	أكتوبر ٢٠٠٩	نوفمبر ٢٠٠٩	شهري	شهري	شهري
الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل[٣] – الحكومة العامة[٤]	٢٠٠٨	ديسمبر ٢٠٠٩	سنوي	سنوي	سنوي
الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل[٣]– الحكومة المركزية	٢٠٠٨	ديسمبر ٢٠٠٩	سنوي	سنوي	سنوي
أرصدة الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية[٥]	٢٠٠٨	ديسمبر ٢٠٠٩	سنوي	سنوي	سنوي
رصيد الحساب الجاري الخارجي	٢٠٠٨	ديسمبر ٢٠٠٩	سنوي	سنوي	سنوي
صادرات وواردات السلع والخدمات	يونيو ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠٠٩	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي
إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي	٢٠٠٨	ديسمبر ٢٠٠٩	سنوي	سنوي	سنوي
إجمالي الدين الخارجي	٢٠٠٨	ديسمبر ٢٠٠٩	سنوي	سنوي	سنوي
وضع الاستثمار الدولي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

[١] تتضمن الأصول الاحتياطية المرهونة أو الملتزم بها على أي نحو آخر وكذلك المراكز الصافية في المشتقات.

[٢] تشير إلى أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسميا، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أذون وسندات الخزانة.

[٣] التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.

[٤] تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق الممولة من الميزانية والصناديق خارج الميزانية وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات والحكومات المحلية.

[٥] تتضمن تكوين العملات وآجال الاستحقاق.

إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــــدوق النقـــــد الدولـــــي
نشـــرة معلومـــات معممـــة

صندوق النقد الدولي
700 19TH STREET, NW
Washington, D.C. 20431 USA

نشرة معلومات معممة رقم 10/42
للنشر الفوري
25 مارس 2010

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2009 مع الجمهورية العربية السورية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 26 فبراير 2010 مشاورات المادة الرابعة مع الجمهورية العربية السورية على أساس انقضاء المدة.[1]

خلفية

لا يزال تأثير الأزمة المالية العالمية على سورية محدودا نسبيا ويتبدى في معظمه في ارتباطاتها مع شركائها التجاريين في منطقة مجلس التعاون الخليجي وأوروبا. وتشير التقديرات إلى أن وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي قد تباطأت في عام 2009 بمقدار نقطة مئوية واحدة لتصل إلى 4%. وانخفض النمو في قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والخدمات، إلا أن هذا الانخفاض قد وازنه جزئيا الانتعاش الطفيف الذي شهده قطاع الزراعة

[1] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو.

والزيادة المحدودة في إنتاج النفط. وارتفع معدل البطالة ليصل حسب التقديرات إلى نحو ١١%. وتراجع مستوى التضخم بصورة حادة ليصل إلى نحو ٢,٥%، فيما يُعزى إلى الاتجاهات العامة السائدة في الأسعار العالمية. واستهدفت سياسة المالية العامة تخفيف تأثير الأزمة العالمية. واتسع عجز المالية العامة بنحو ٢,٥ نقطة مئوية إلى ٥,٥% في عام ٢٠٠٩. ونما الإنفاق الكلي بنحو ٥% من إجمالي الناتج المحلي، فيما يدل على زيادة الاستثمارات العامة وكذلك في فاتورة الأجور والتحويلات لتعويض ارتفاع أسعار الوقود وإلغاء الدعم على المنتجات البترولية. وارتفعت الإيرادات غير النفطية، فيما يرجع جزئيا إلى قوة تحصيل الضرائب، نتيجة لتحسن الإدارة والحوافز لتسوية المتأخرات.

واتسع عجز الحساب الجاري الخارجي ليصل إلى نحو ٤,٥%، مع تراجع الصادرات بوتيرة تجاوزت وتيرة تراجع الواردات. إلا أن عائدات السياحة كانت قوية، وانخفض كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج بصورة طفيفة فحسب. وظل إجمالي الاحتياطيات في مستوى مريح في حدود ١٧ مليار دولار أمريكي.

ومع ربط الليرة السورية بسلة عملات (في حدود نطاق)، نمت النقود بمعناها الواسع حسب التقديرات بنحو ١٠% في عام ٢٠٠٩. وتراجعت وتيرة الائتمان المقدم إلى المؤسسات العامة بصورة حادة نتيجة لانخفاض الدعم على الطاقة، والذي كان يموّل بالاقتراض. إلا أن نمو الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص ظل في حدود ٢٥%، يدفعه توسع المصارف الخاصة.

وتشير الآفاق لعام ٢٠١٠ وما بعده إلى تحسُّن الأداء الاقتصادي بشكل كلي. ويُتوقع أن يسهم التعافي الذي يشهده الآن الشركاء التجاريون لسورية في زيادة الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر بصورة تدريجية. ويرجَّح أن يواصل قطاع الزراعة تعافيه من الجفاف الشديد الذي أصابه خلال السنتين الماضيتين. ويُتوقع أن يستقر حساب المالية العامة والحساب الجاري نتيجة لإصلاحات المالية العامة، بما في ذلك استحداث ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١١ وزيادة تعميق إصلاح الدعم وضبط الإنفاق. ويمكن أن تتدهور هذه الآفاق ويعاق النمو الاقتصادي في سورية إذا ما تأخر تعافي الاقتصاد العالمي أو تعثر تنفيذ الإصلاح المذكور.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، فقد كانت هناك بضعة تطورات سلبية. وتم اتخاذ خطوات لتبسيط إجراءات الاستثمار وتحديث المعايير المحاسبية وترشيد النظام الضريبي. وقامت السلطات في يونيو ٢٠٠٩ برفع الحدود الدنيا للإعفاءات من ضرائب الأجور. وقامت في تدبير موازن برفع الحد الأقصى

لمعدل الضريبة على دخل الأفراد (من ٢٠%) إلى ٢٢%. وبدأت السلطات أيضا في استخدام أسعار مرجعية ورسوم جمركية تتباين حسب بلد المنشأ لتوفير الحماية من الممارسات التجارية غير العادلة.

تقييم المجلس التنفيذي

اتفق المديرون على أن تأثير الأزمة المالية العالمية على سورية لا يزال محدودا نسبيا. وتشير البيانات الأولية لعام ٢٠٠٩ إلى أن وتيرة النمو غير النفطي تباطأت مع تعافي قطاع الزراعة بصورة محدودة بما عاوض جزئيا انخفاض النمو في معظم القطاعات. وتراجع التضخم بصورة حادة على نحو بيَّن الاتجاهات العامة في الأسعار العالمية للسلع الأولية الأساسية. وعلى الرغم من التقدم المهم الذي تم إحرازه في إصلاح الدعم، اتسع عجز المالية مع توافر مساحة تصرف أمام السلطات لتنفيذ تدابير مضادة للاتجاهات الدورية للحد من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، بفضل تعزيز المالية العامة في السنوات القليلة الماضية. واتسع عجز الحساب الجاري بصورة طفيفة مع تراجع الصادرات بوتيرة تجاوزت وتيرة تراجع الواردات. إلا أن عائدات السياحة استمرت قوية، وتراجع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج بصورة طفيفة فحسْب على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية.

واعتبر المديرون أن اتساع عجز المالية العامة في عام ٢٠٠٩ مناسب لتخفيف تأثير الركود العالمي. وأشاروا أيضا إلى أن هذا الاتساع يعكس بصورة جزئية زيادة شفافية المالية العامة مع إدراج قدر كبير من بنود النفقات خارج الموازنة المرتبطة بالدعم على المنتجات البترولية على الموازنة. غير أن المديرين أكدوا على ضرورة مواصلة تعزيز أوضاع المالية العامة تدريجيا مستقبلا حفاظا على استمرارية أوضاعها. وفي هذا الصدد، شجع المديرون السلطات على إعادة النظر في الزيادة الكبيرة في الاستثمارات العامة المقررة في موازنة عام ٢٠١٠، وخصوصا عقب زيادتها الكبيرة في عام ٢٠٠٩. وأشاروا إلى أن ذلك يتسق بشكل أكبر مع الطاقة الاستيعابية، ومن شأنه أن يخفض العجز إلى نحو ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي. كذلك حث المديرون السلطات على ضمان ربط الزيادات في الأجور بالأداء وبإصلاح الخدمة المدنية.

وأشاد الخبراء بالإصلاحات التي قامت بها الحكومة مؤخرا في مجال الدعم على المنتجات البترولية وأثمرت مكاسب ملموسة من حيث رفع الكفاءة وخفض إهدار الدعم وتسريبه على النحو الذي دل عليه تراجع الاستهلاك المحلي. وأشاروا إلى أن انتقال الحكومة في ديسمبر ٢٠٠٩ إلى التحويلات النقدية كبديل عن قسائم المازوت

يُرجَّح أن يحسِّن توجيه المساعدات إلى مستحقيها وتعزيز ما تحقق من مكاسب على مستوى الكفاءة والمالية العامة. وشجع المديرون الحكومة على منع العودة إلى تقديم دعم كبير على الأسعار مثلما كان يحدث في الماضي لافتقار هذه الممارسة إلى الكفاءة.

ورحب المديرون بالتقدم الكبير الذي جرى إحرازه في التحضير لبدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة، غير أنهم أكدوا على ضرورة مواصلة هذه الجهود. وأعرب المديرون عن دعمهم للتأكيد على إحراز تقدم في إعادة تنظيم الإدارة الضريبية، بسبل من بينها نقل عدد أكبر من المسؤوليات إلى هيئة الضرائب والرسوم. ورحب المديرون بترشيد النظام الضريبي، ونصحوا بعدم زيادة معدلات الضريبة على دخل الفرد إلى مستويات أعلى. وشجع المديرون السلطات على تبسيط المكوس تماشيا مع التوصيات التي انتهت إليها بعثات المساعدة الفنية السابقة.

ورحب المديرون بالجهود المبذولة لتحسين الإدارة المالية العامة وأوصوا باستمرارها. كما أوصوا بمواصلة تحسين تبويب الموازنة من أجل بيان التصنيفات الاقتصادية الموحدة. وإضافة إلى ذلك، أكد المديرون على أهمية دعم الخطة الرامية إلى صياغة وتنفيذ الموازنة ضمن إطار متوسط الأجل وذلك بإمداد وحدتي التنبؤ والتخطيط المالي اللتين جرى إنشاؤهما مؤخرا في وزارة المالية بالصلاحيات اللازمة وتيسير تدفق البيانات والمعلومات بحداثة أكبر بينهما وبين مختلف إدارات وزارة المالية. وشجع المديرون الحكومة على التوسع في استخدام منهج إعداد الموازنة على أساس البرامج والأداء. وأكدوا أيضا على أهمية إدراج ما تبقى من عمليات شبه المالية العامة ضمن بنود الموازنة.

وأكد المديرون على ضرورة التحول إلى إصدار أذون خزانة بدلا من الاقتراض المصرفي لتمويل عجز الموازنة. وأوصوا بأن يتحدد سعر الفائدة على هذه الأذون على أساس السوق. وشدد المديرون في الوقت نفسه على أهمية التأكد من أن المشاريع الاستثمارية العامة تدر عائدا اجتماعيا واقتصاديا مرتفعا يبرر تكلفة تمويلها.

ورحب المديرون بالتقدم المحرز في تنفيذ جدول الأعمال المعني بالإصلاح لتحديث المصرف المركزي وإطار السياسات النقدية. وأشاروا إلى أهمية تعزيز استقلالية المصرف المركزي التشغيلية من أجل تعزيز قدرته على صياغة وتنفيذ السياسة النقدية. وشجع المديرون السلطات أيضا على استخدام أذون الخزانة كأداة للسياسة النقدية من أجل سحب فائض السيولة. وأوصى المديرون بأن يقوم مصرف سورية المركزي، في حالة تعذر استخدام أذون الخزانة، بإصدار شهادات إيداع خاصة به. واتفق المديرون على أن تنظر السلطات بعين الاعتبار إلى توريق رصيد الدين الحكومي إلى المصرف المركزي.

وشجع المديرون السلطات على الإلغاء التدريجي لبعض القرارات التي اتُّخِذت استجابة للأزمة العالمية. وأوصوا بأن يتم تحقيق الأهداف المشروعة التي قصدتها الحكومة من وضع فروق في الاحتياطي الإلزامي أو رفع حدود الانكشاف الائتماني عن طريق وسائل أخرى تتسم بقدر أكبر من الفعالية وتنطوي على قدر أقل من المخاطر للبنوك ومن الأعباء على إدارة الرقابة.

ورحب المديرون بالبداية الجيدة لتنفيذ التوصيات التي انتهى إليها تقرير برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠٠٨، بسبل من بينها تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي وتحسين جمع المعلومات حول المصارف العامة. وشجع المديرون السلطات على مواصلة تعزيز الرقابة من أجل الحفاظ على صحة القطاع المالي، لا سيما في ضوء النمو السريع لائتمانات القطاع الخاص. وشجع المديرون السلطات أيضا على اعتماد قانون البنك المركزي المعدل في أقرب وقت ممكن.

واتفق المديرون على إعطاء الأولوية في الفترة المقبلة لإصلاح المصارف العامة. ورحب المديرون بتعزيز العمل المشترك بين وزارة المالية والمصرف المركزي حول الرقابة على هذه المصارف. وأشار المديرون إلى أن تعزيز استقلالية المصرف المركزي عن هذه المصارف في الجانبين الرقابي والتنظيمي من شأنه ضمان امتثالها للتنظيمات الاحترازية والمساعدة على التصدي لأوجه القصور التي تحددها العملية الرقابية.

واتفق المديرون على أن ربط الليرة السورية قانونا بنطاق حول حقوق السحب الخاصة يمكن أن يوفر ركيزة نقدية قوية، مع السماح في الوقت نفسه ببعض المرونة لليرة مقابل العملات الرئيسية. وأشاروا إلى أن الليرة تبدو في الواقع العملي مربوطة بحكم الواقع بسلة عملات يزيد فيها الوزن الترجيحي للدولار الأمريكي عنه في سلة حقوق السحب الخاصة. واتفق المديرون على أن تعديل السلة القائمة بحكم الواقع لتتماشى مع النظام القائم بحكم القانون من شأنه تحقيق قدر أكبر من الاتساق مع وجهة التجارة السورية. وذكروا أن حصة الدولار الأمريكي لا تزال هي الأكبر في سلة حقوق السحب الخاصة، وهو ما يتسق أيضا مع الدور الأساسي الذي يقوم به في أسواق القطع الأجنبي وتسعير ومدفوعات التجارة الدولية. واعتبر المديرون أن التحرك التدريجي صوب زيادة مرونة سعر الصرف على المدى المتوسط مع تطور إطار السياسة النقدية من شأنه زيادة استقلالية السياسة النقدية والحفاظ على الاستقرار الخارجي. واتفق المديرون على أن التقديرات القياسية الاقتصادية الأولية تشير إلى أن سعر الليرة قد يكون أعلى قليلا من قيمتها الفعلية الحقيقية، وإن كانت هذه التقديرات لا تزال تخضع لحالات عدم اليقين نظرا

لوجود أوجه قصور خطيرة في البيانات التي تستند إليها. غير أن المديرين لم يوصوا بتغيير مستوى سعر الصرف الاسمي الراهن في السياق الحالي.

ورحب المديرون بالتقدم المحرز في التحول إلى اقتصاد السوق، غير أنهم أشاروا إلى أن البنود المتبقية على جدول الأعمال المعني بالإصلاحات الهيكلية لا تزال كبيرة. وأعرب المديرون عن دعمهم للتأكيد على مواصلة خفض عدد السلع الخاضعة للتسعير الموجه إداريا وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي من أجل تشجيع استثمارات القطاع الخاص وتعزيز المنافسة. وأوصى المديرون بأن تتراجع السلطات عن الإجراء الذي استحدثته مؤخرا والذي تختلف بموجبه الرسوم الجمركية حسب بلد المنشأ، وأن تتصدى لممارسات التجارة غير العادلة باتخاذ تدابير أخرى مثل تعزيز قدرة الجمارك على فحص الفواتير من خلال أجهزة الكمبيوتر والتعاون عبر الحدود.

ورحب المديرون بنيَّة السلطات قبول الالتزامات المنصوص عليها في المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق. وأوصوا بأن تقوم السلطات بإلغاء ما تبقى من قيود تمهيدا لقبول التزامات المادة الثامنة. ونوَّه المديرون باستعداد الخبراء لإجراء مراجعة شاملة لنظام الصرف بناء على طلب السلطات.

وحث المديرون السلطات على تحسين جودة وإمداد البيانات لتيسير تحليل التطورات وتوجيه صياغة السياسات بشكل أفضل.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء، ورصد ما يستجد من تطورات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي طويل الأجل مع الصندوق, كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

الجدول ١– الجمهورية العربية السورية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٥–٢٠٠٩

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	التقديرات ٢٠٠٧	البيانات الأولية ٢٠٠٨	التوقعات ٢٠٠٩
			(التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)		
الدخل القومي والأسعار					
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٤,٥	٥,١	٤,٣	٥,٢	٤,٠
النفطي	٨,٦–	٧,١–	٤,٨–	٠,٠	٠,٢
غير النفطي	٧,٥	٦,٩	٥,٨	٦,٠	٤,٥
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الليرات السورية)	١٤٩١	١٧٠٩	٢٠٢٥	٢٥٣٥	٢٤٣٧
منه: غير النفطي	١١٣٤	١٣٠٥	١٥٥٨	١٨٩٦	٢٠٣٧
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٢٨,٦	٣٣,٥	٤٠,٦	٥٤,٥	٥٢,٥
إنتاج النفط الخام (آلاف البراميل يوميا)	٤٣١	٤٠٠	٣٨١	٣٨١	٣٨٢
مخفض إجمالي الناتج المحلي	١٢,٩	٩,١	١٣,٧	١٩,٠	٧,٥–
سعر الصادرات النفطية (بالدولار الأمريكي للبرميل)	٤٨,١	٥٧,٦	٦٥,٣	٨٤,٢	٥٢,٤
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين – متوسط الفترة	٧,٢	١٠,٤	٤,٧	١٥,٢	٢,٥
إجمالي السكان (بالملايين)	١٩,٣	٢٠,٤	٢٠,٨	٢١,٣	٢١,٨
			(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)		
ماليات الحكومة					
الإيرادات	٢٤,٠	٢٥,٥	٢٢,٧	١٩,٤	٢١,٩
الإيرادات النفطية	٧,١	٧,٣	٤,٩	٥,٢	٤,٦
الإيرادات غير النفطية	١٦,٩	١٨,٢	١٧,٨	١٤,٢	١٧,٣
النفقات	٢٨,٥	٢٦,٦	٢٦,٦	٢٢,١	٢٧,٣
النفقات الجارية	١٨,١	١٦,٣	١٧,٠	١٥,٣	١٦,٥
النفقات الإنمائية	١٠,٤	١٠,٣	٩,٦	٦,٨	١٠,٣
الميزان الكلي	٤,٥–	١,١–	٤,٠–	٢,٨–	٥,٥–
			(التغير %، من المخزون الابتدائي للنقود)		
النقود بمعناها الواسع	١١,٨	٩,٢	١٢,٤	١٢,٥	١٠,٢
صافي الموجودات الأجنبية	٠,١	٢,١–	٣,٤–	٧,٩–	٢,٦
صافي الموجودات المحلية	١١,٨	١٠,٥	١٤,٢	٢٠,٤	٧,٥
الائتمان للحكومة	٥,٣	١,٣	٢,٩–	٤,١–	٣,٠
الائتمان للمؤسسات العامة	١,٦	٣,١	٦,٩	١٠,٣	٤,٣
الائتمان للقطاع الخاص	٧,٠	٢,٧	٣,٨	٥,٧	٥,٩
الائتمان للقطاع الخاص (التغير %)	٥٠,٦	١٤,٥	١٩,٧	٢٧,٧	٢٥,٠
			(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)		
ميزان المدفوعات					
ميزان الحساب الجاري	٠,٧–	٠,٦–	٠,٩–	١,٩–	٢,٤–
(% من إجمالي الناتج المحلي)	٢,٣–	١,٨–	٢,٢–	٣,٦–	٤,٥–
الميزان النفطي الكلي [١]	٠,٧	٠,٠	١,٠–	١,٧–	١,٠–
(% من إجمالي الناتج المحلي)	٢,٥	٠,٠	٢,٤–	٣,٠–	١,٨–
صادرات السلع والخدمات غير النفطية	٧,٦	٩,١	١١,٢	١٣,٧	١٣,٢
(التغير%)	١٩,٨	١٨,٨	٢٣,٥	٢٣,٠	٤,١–
واردات السلع والخدمات غير النفطية	١٠,٥–	١١,٧–	١٣,٤–	١٦,٢–	١٥,٨–
(التغير%)	١٣,٦	١١,٠	١٥,١	٢٠,٥	٢,٢–
الميزان الكلي	٠,٥–	١,٢–	٠,٦	٠,١	٠,٠
صافي الموجودات الأجنبية الرسمية	١٧,٤	١٦,٥	١٧,٠	١٧,١	١٧,١
(بأشهر واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج)	١٦,٠	١٣,٦	١١,٥	٩,٤	١٠,٧
سعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي [٢]	٥٢,٢	٥١,٠	٤٩,٩	٤٦,٥	٤٦,٧
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (%، + ارتفاع القيمة)	١,٦–	٨,٥	٢,٩–	١٣,٩	٧,٠–

المصادر: السلطات السورية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] ميزان تجارة النفط مخصوما منه ربح شركات النفط الأجنبية.

[٢] المتوسط المرجح التجاري لأسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية قبل عام ٢٠٠٧. وبالنسبة لبيانات سعر الصرف الفعلي الحقيقي لعام ٢٠٠٩ فإنها تخص الفترة يناير–نوفمبر.